تأمّلاتٌ في نصوصٍ من باب (مجاري أواخرِ الكَلِمِ من العربيّة)

من مقدّمة كتاب سيبويه

أ.د.سعيد أحمد البطاطي(*)

الكتــابُ أقــدمُ مدوّنة في النحو العربيّ، دُوِّنَ في القرن الثاني ما بين وفاة الخليل (١٧٠هـ) ووفاة ســيبويه (١٨٠هـ). ذكر الزُبيديّ (٣٧٩هـ) أنّ «نصر بن عليّ الجهضميّ قال: لمّا أراد ســيبويه أن يؤلِّف كتابَه، قال لأبي: تعالَ نُحْيــي علمَ الخليل»(١). ومع هذا، يظلّ الكتابُ أهمَّ مدوّنــة نحويّة على الإطــلاقِ. قال فيه الجاحظ (٢٥٥هـ): «لم يكتــب الناسُ في النحو كتابا مثلــه، وجميــعُ كتبِ الناسِ عليه عيال» (٢). ولا أبالغ إذا قُلْــتُ: إنّ الكتابَ لم يُتجاوَزْ معرفيّا حتّى عصرنا هذا، فلم يســبقه ســابقٌ، ولم يلحقْه لاحق. قال الأنباريّ (٥٧٧هـ) في ترجمة ســيبويه: «وصنّف كتابه الذي لم يســبقه أحدٌ إلى مثلِه، ولا لحقه أحدٌ مِن بعده»(٣) ، وقالتْ خديجة الحديثي: «وليس لنحويّ قديمٍ أو حديثٍ؛ كتابٌ يجاري كتابَ سيبويه، أو يدانيه»(٤).

(*) أستاذ اللغة والنحو/ جامعة حضرموت/ كليّة الآداب/ قسم اللغة العربيّة.

١) طبقات النحويّين واللغويّين: ٧٥.

(٢) وفيات الأعيان: ٣/ ٤٦٣.

(٣) نزهة الألبّاء: ٥٥.

(٤) كتاب سيبويه وشروحه: ٦٢.

وتجـاوزت قيمةُ الكتـابِ المعرفيّةُ حقلَ النظرِ اللغـويّ إلى حقل الإفتـاءِ الفقهـيّ. رُوِيَ عن ابن شُـقَيْر (٣١٧هـــ) أنّه قـال: «حدّثنـي أبو جعفر الطـبريّ قـال: سـمعتُ الجَرْمـيّ يقول: أنـا مُذْ ثلاثون، أفتي الناسَ في الفقه، من كتاب سـيبويه. قـال: فحدّثتُ به محمّد بن يزيد على وجه التعجّب والإنكار، فقال: أنا سـمعتُ الجرمـيّ يقول هذا- وأَوْمَأَ بيدَيه إلى أذنيـه- وذلك أنّ أبا عمر الجرميّ كانَ صاحبَ حديثٍ، فلمّا عَلِمَ كتابَ سيبويه تفقّهَ في الحديث، إذ كانَ كتابُ سيبويه يُتَعَلَّمُ منه النظرُ والتفتيـشُ»[٥] . وفسّر الشـاطبيُّ (٧٩٠هـ) ذلك بأنّ «سيبويه وإن تكلّم في النحو؛ فقد نبّه في كلامه عـلى مقاصد العرب، وأنحاءِ تصرُّفاتِها في ألفاظها ومعانيها، ولـم يقتصر فيه على أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحـو ذلك، بل هو يُبيِّنُ في كلّ بـابٍ ما يليق به، حتى إنّه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرّفات الألفـاظ والمعاني. ومن هنالك كان الجرمـيّ على ما قال، وهو كلامٌ يُروى عنه في صدر كتاب سيبويه، من غير إنكار»[٦] .

ومـن أهـم ميزاتِ الكتابِ أنّـه يعالج لغةً حيّة مـن خـلال نصوصهـا المتداولـة، شـعرا، ونثرا، وأمثـالا، وغيرَ ذلك ممّا هو داخل في مجال التداول اللغـويّ في العصر الذي دُوِّنَ فيه. ولهذا ذهب ابن خلـدون (٨٠٨هـــ) إلى أنّ مخالطة الكتابِ تقوِّي ملكةَ اللسـان؛ فقـال: «وقد نجد بعـضَ المَهَرةِ في صناعـة الإعـراب بصيرًا بحـال هذه الملكـةِ، وهو قليلٌ واتّفاقـيٌّ. وأكثرُ ما يقـع للمخالِطين لكتاب سيبويه؛ فإنّه لم يقتصر على قوانينِ الإعراب فقط، بل مَلَأَ كتابَه من أمثالِ العربِ، وشواهدِ أشعارِهم وعباراتِهم؛ فكان فيه جـزءٌ صالحٌ من تعليمِ هذه الملكةِ. فتجد العاكِفَ عليه، والمُحصِّلَ له؛ قد حصلَ على حظٍّ مـن كلامِ العربِ، واندرج في محفوظه في أماكنِـه ومفاصلِ حاجاتِه، وتَنَبَّهَ به لشـأن الملكةِ؛ فاستوفى تعليمَها، فكان أبلغَ في الإفادةِ. ومن هؤلاءِ المخالِطين لكتاب سـيبويه مَـن يغفل عن التفطُّن لهذا، فيحصل على علمِ اللسانِ صناعةً، ولا يحصل عليه ملكةً. أمّا المخالِطون لكتبِ المتأخِّرين العاريةِ عـن ذلـك، إلّا مِن القوانـينِ النحويّة مجـرّدةً عن أشـعارِ العربِ وكلامِهم؛ فقلّما يشعرون- لذلك- بأمرِ الملكةِ، أو ينتبهون لشأنِها»[٧] .

ومـا يزال الكتابُ بِكـرا، جديدا، ومتجدّدا، على الرغـم من كثـرة الدراسـات التـي دارت عليه في القديم والحديـث. قالت خديجـة الحديثيّ: «وما يـزال الكتـابُ جديدا على الرغـم ممّا أُلِّـفَ بعده من كتـب وأسـفار، وما يـزال منبعـا صافيا لَمَن يريد دراسـة النحو والـصرف وغيرهما من علوم العربيّة»[٨]. ولا تقتصر جِدّةُ الكتاب على ما ذكرته خديجة الحديثيّ، بل تتجاوزه إلى حقل اللسانيّات المعاصرة. وهذا ما اعترف به المستشرق الإنجليزيّ مايكل جي كارتر (M. G. CARTER)، إذ وصف الكتابَ بأنّه «أوّل عملٍ منهجيّ في النحو العربيّ»[٩] ، وأنّه «يُمثِّلُ نوعا مـن التحليل لم يصبح معروفا عند الغرب حتّـى القرن العشريـن»[١٠]؛ ووصفَ سـيبويه بأنّه «كان مُفكِّرا نظاميّـا» [١١] ، وأنّه لو «كان قـد وُلِدَ في عصرنا هذا، لوَجَدَ لنفسـه مكانا بـين دو سوسـور (de Saussure) وبلومفيلـد (Bloomfield)» [١٢].

(٥) طبقات النحويّين واللغويّين: ٧٥.

(٦) الموافقات: ٥/ ٥٤.

(٧) مقدّمة ابن خلدون: ٢/ ٣٨٥- ٣٨٦.

(٨) كتاب سيبويه وشروحه: ٦٢.

(٩) نحويّ عربيّ من القرن الثامن للميلاد: ٢٩.

(١٠) نحويّ عربيّ من القرن الثامن للميلاد: ٢٩.

(١١) عشرون درهما في كتاب سيبويه: ١٢٧.

(١٢) نحويّ عربيّ من القرن الثامن للميلاد: ٣٩.

وفي سياق الحاجة إلى النظر في كتاب سيبويه، يأتي هذا البحثُ الذي يبتغي أن يتأمّلَ في نصوصٍ من بابٍ من أبواب مقدّمة الكتاب، وهو الذي سمّاه سيبويه « باب مجاري أواخر الكَلِمِ من العربيّة»[١٣]، تأمّلا يتجاوزُ النصوصَ المختارةَ من البابِ إلى غيرها من نصوص الكتاب، وحدودَ الكتابِ إلى غيره من مدوّناتِ الخالفين، بمقدار ما يكشفُ عن تصوّراتِ سيبويه في الباب المتأمّلِ في نصوصٍ منه، ويقيس صداها عند الخالفين. وقصرتُ تأمّلاتي على نصوصٍ من الباب، لا على نصوصه كلّها؛ لأنّ البابَ من أوسع أبواب المقدّمة، فلا يتّسع المقامُ للتأمّل في نصوصه كلّها؛ فاكتفيتُ بالوقوفِ عند نصوصٍ من نصوصه، أرى أنّها أساسيّة ومحوريّة في تصوّرات سيبويه بصفة عامة؛ ولهذا كان عنوان البحث (تأمّلاتٌ في نصوصٍ من باب «مجاري أواخرِ الكَلِمِ من العربيّة« من مقدّمة كتاب سيبويه). وسأرتّب- في الغالب- مضامين بحثي بحسب ورودها في البابِ غرضِ الدراسة، مترجما لها أحيانا بحسب مضامين سيبويه، وأحيانا بحسب ألفاظه، لمقتضى إجراء البحث.

محتوي الباب:

بابُ (مجاري أواخرِ الكَلِمِ من العربيّة)؛ هو الباب الثاني من أبواب مقدّمة الكتاب، وهو من أوسع أبواب المقدّمة؛ إذ يقع في حدود إحدى عشرة صفحة[١٤]. ويدورُ حديثُ سيبويه في هذا الباب؛ على مجاري أواخر الكلماتِ المعربة التي تتغيّر بسبب العامل النحويّ، وأواخرِ الكلمات المبنيّة التي تلزم حالا واحدة، لا تتغيّر بسبب العامل، أي: على ظاهرة الإعراب والبناء؛ وعلى فكرة العامل والأثرِ النحويّ؛ وعلى انقسامِ الكلمة العربيّة على قسمَيْنِ لا ثالث لهما، هما المعرب والمبنيّ؛ وعلى الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلينَ [١٥]؛ وعلى أنواع الإعراب في الأسماء والأفعال [١٦] ؛ وعلى أنواع البناء في الأسماء[١٧]، والأفعال [١٨]، والحروف[١٩]؛ وعلى الزيادة في المثنّى[٢٠]، وفي الجمع الذي حده [٢١]؛ وعلى إجراء جمع المؤنّث السالم مجرى جمع المذكّر السالم في الإعراب بعلامتَين لا بثلاث [٢٢] ؛ وعلى إعراب الأفعال الخمسة [٢٣] ؛ وعلى بناء المضارع مع نون النسوة [٢٤] ؛ وعلى ثقل الأفعالِ بالنسبة للأسماءِ [٢٥] ؛ وعلى مضارعة الأسماءِ للفعلِ المضارع وما يترتّب عليها من منع الاسمِ من الصرف [٢٦] ؛ وعلى أنّ النكرةَ أخفُّ من المعرفة، والواحدَ أخفُّ من الجميع، والمذكّرَ أخفُّ من المؤنّث [٢٧] ؛ وعلى جرِّ الممنوع من الصرفِ وإذا دخلَتْ عليه (أل) أو أضيف [٢٨]؛ وعلى حذف حرف العلّة من المضارع المعتلّ الآخر في حال الجزم[٢٩]. والمَبْنَى الأساسيّ للباب على فكرة العامل، وفكرة الخفّة والثقل المتفرّعة عن فكرة الأصل والفرع.

مجاري أواخر الكَلِمِ من العربيّة[٣٠]:

قال سيبويه: «هذا باب مجاري أواخر الكَلِمِ

(١٣) الكتاب: ١/ ١٣.
(١٤) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣- ٢٣.

(١٥) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣.
(١٦) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣- ١٥.
(١٧) ينظر: الكتاب: ١/ ١٥.
(١٨) ينظر: الكتاب: ١/ ١٦- ١٧.
(١٩) ينظر: الكتاب: ١/ ١٧.
(٢٠) ينظر: الكتاب: ١/ ١٨.
(٢١) ينظر: الكتاب: ١/ ١٨.
(٢٢) ينظر: الكتاب: ١/ ١٨.
(٢٣) ينظر: الكتاب: ١/ ١٩- ٢٠.
(٢٤) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠.
(٢٥) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠- ٢١.
(٢٦) ينظر: الكتاب: ١/ ٢١- ٢٢.
(٢٧) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٢.
(٢٨) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٢- ٢٣.
(٢٩) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٣.
(٣٠) أي: ألقاب الإعراب وألقاب البناء.

مـن العربيّة: وهي تجري عـلى ثمانية مجارٍ: على النصبِ والجـرِّ والرفعِ والجـزمِ، والفتحِ، والضمِّ والكـسرِ والوقـف»[٣١] . وفسّر الأعلـمُ (٤٧٦هـ) المجـاري بالحـركات؛ فقـال: « أمّـا قولـه: (مجـاري)[٣٢] ؛ إنّمـا أراد بهـا حـركاتِ أواخـر الكَلِـم. والدليل على ذلك قولـه: (وهي تجري على ثمانية مجار)»[٣٣]. والذي أراه أنّه يريد بالمجرى- هنـا[٣٤]- حركةَ[٣٥] أخـرِ الكلمةِ مـعَ موجِبِها من إعرابٍ أو بناءٍ.. ولهذا عدَّها ثمانية مع أنّها في اللفظِ أربعـةٌ لا ثمانية؛ فقال: «وهذه المجـاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضربٍ: فالنصب والفتح في اللفـظِ ضربٌ واحدٌ، والجـرُّ والكسرُ فيه ضربٌ واحـدٌ، وكذلك الرفعُ والضمُّ، والجزمُ والوقفُ»[٣٦] فنصبُ الإعراب مجـرى، وفتحُ البناءِ مجرى آخر، ولفظُهمـا واحـدٌ. وجرُّ الإعـرابِ مجـرى، وكسرُ البنـاءِ مجرى آخر، ولفظُهما واحدٌ. ورفعُ الإعرابِ مجـرى، وضمُّ البناءِ مجرى آخر، ولفظُهما واحدٌ، وجزمُ الإعرابِ مجرى، وسكونُ البناءِ مجرى آخر، ولفظُهما واحدٌ. فالمجاري ثمانية: أربعةٌ للمعرب، وأربعـة للمبنـيّ؛ لأنّ مجرى الإعـراب غير مجرى البناء في أربعِ الصُوَرِ اللفظيّة. قال: «وإنّما ذكرتُ لـكَ ثمانيةَ مجارٍ؛ لأَفْرُقَ بـين ما يَدْخُلُه ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العاملُ، وليس شيءٌ منها إلّا وهـو يزول عنه؛ وبين ما يُبنـى عليه الحرفُ- بنـاءً لا يزول عنه- لغـير شيءٍ أَحْدَثَ ذلك فيه من العوامِـل، التي لكلِّ عامـلٍ منها ضربٌ في الحرفِ. وذلك الحرفُ حرفُ الإعراب» [٣٧] ، أي: إنّ مجاري الإعراب غيرُ مجاري البناء، وأوصافَ الإعرابِ غيرُ أوصاف البنـاء، فالنصبُ والجـرُّ والرفعُ والجزمُ ألقـابٌ للإعـرابِ، والفتحُ الكسرُ والضـمُّ والوقفُ ألقابٌ للبناءِ.

وعـلى هذا التصوّر سـار الخالفون. قال المبرّد (٢٨٥هـ): «وإعراب الأسـماءِ عـلى ثلاثة أضرب: عـلى الرفـعِ، والنصبِ، والجـرِّ. فأمّا رفـعُ الواحدِ المعـربِ غـيرِ المعتلِّ، فالضـمُّ نحو قولِـك: (زيدٌ)، (وعبدُ اللهِ)، و(عمرٌو). ونصبُه بالفتحِ نحو قولك: (زيـدا)، و(عمـرًا)، و(عبدَ اللهِ). وجـره بالكسرةِ نحو قولك: (زيـدٍ)، و(عمرٍو)، و(عبدِ الله). فهذه الحـركاتُ تُسـمَّى بهـذه الأسـماءِ إذا كان الشيءُ

(٣١) الكتاب: ١/ ١٣.
(٣٢) هكذا في الأصل، على حكاية اللفظ كما ورد في ترجمة الباب.
(٣٣) النكت: ١/ ١٦٧.
(٣٤) اسـتعمل سـيبويه المجـرى لغير المعنـى المقصود هنا، كمـا في قوله: "هذا بابُ ما أُجْـرِيَ مجرى (ليس) في بعـض المواضع بلغة أهـل الحجاز، ثُمَّ يَصـيرُ إلى أصلِه؛ وذلـك الحرف (ما). تقول: (ما عبـدُ اللهِ أخاكَ، و(ما زيدٌ منطلقـا). وأمّا بنو تميم، فيُجْرونها مجرى (أَمّا) و(هَلْ)، أي لا يُعْمِلونهـا في شيء. وهـو القياس؛ لأنَّـه ليس بفعلٍ، وليس (ما) كـ(لَيْـسَ)، ولا يكون فيها إضمار". الكتاب: ١/ ٥٧؛ وقولِه: "هـذا بابُ حروفٍ أُجْرِيَتْ مجرى حروفِ الاسـتفهامِ وحروفِ الأمرِ والنهـيِ. وهي حروفُ النفيِ". الكتـاب: ١/ ١٤٥؛ وقولِـه: "هـذا باب من اسـم الفاعل الـذي جرى مجرى الفعل المضـارع في المفعول في المعنى، فـإذا أدرتَ فيه من المعنى ما أردتَ في (يَفْعَلُ)؛ كان نكرةً منوّنا. وذلك قولُك: (هذا ضاربٌ زيدا غدا)، فمعناه وعملُه مثلُ: (هذا يَضْرِبُ زيدا غدا). فإذا حدّثتَ عن فعلٍ في حينٍ وقوعِـه، غـيرِ منقطـعٍ؛ كان كذلك. وتقـولُ: (هذا ضاربٌ عبدَ اللهِ السـاعةَ)، فمعنـاه وعملُه مثلُ: (هذا يَضْرِبُ زيدا السـاعة)؛ و(كانَ زيدٌ ضاربا أباكَ)، فإنّما تُحدِّثُ- أيضا- عـن اتّصـالِ فعلٍ في حـال وقوعِـه؛ و(كان موافقا زيدا)، فمعنـاه وعملُه كقولـك: (كانَ يَـضْرِبُ أبـاك)، و(يُوافِقُ زيدا). فهذا جرى مجرى الفعلِ المضارعِ في العملِ والمعنى منوَّنـا". الكتاب: ١/ ١٦٤؛ وقولِه: "هذا بابٌ من المصادرِ جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه. وذلك قولُك: (عَجِبـتُ من ضَرْبٍ زيـدا)، فمعنـاه أنّه يَـضْرِبُ زيدا". الكتاب: ١/ ١٨٩.
(٣٥) يندرج في مفهوم الحركة السكونُ، وإن كان في الواقع عدمَ حركةٍ؛ لأنّه أمارة على الجزم، فهو من هذه الناحية دليل معنى نحويّ، ومن هنا قام مقام الحركة، واندرج في مفهومها، وإن كانت ماهيّتُه غيرَ ما هيّتها.
(٣٦) الكتاب: ١/ ١٣.
(٣٧) الكتاب: ١/ ١٣.

معربا. فإن كان مبنيّا لا يزول من حركة إلى أخرى، نحو: (حيثُ)، و(قبلُ)، و(بعدُ)؛ قيل له: مضمومٌ. ولم يُقَلْ: مرفوعٌ؛ لأنّه لا يزول عن الضمِّ. و(أينَ)، و(كيفَ) يقال له: مفتوحٌ، ولا يقال له: منصوبٌ؛ لأنّه لا يزول عن الفتح. ونحوُ: (هؤلاءِ)، و(حذارِ)، و(أمسِ)؛ مكسورٌ، ولا يقال له: مجرورٌ؛ لأنّه لا يزول عن الكسر. وكذلك (مِنْ)، و(هَلْ)، و(بَلْ)، يقال له: موقوفٌ، ولا يقال له: مجزومٌ؛ لأنّه لا يزول عن الوقف» [٣٨] . وقال ابن السرّاج (٣١٦هـ) في «باب الإعراب والمعرب والبناء والمبنيّ» [٣٩] : «الإعرابُ الذي يلحقُ الاسم المفرد السالم المتمكّن، وأعنى بالمتمكّن ما لم يشبه الحرفَ قبل التثنية والجمع الذي على حدّ التثنيّة، ويكون بحركات ثلاث: ضمّ، وفتح، وكسر. فإذا كانت الضمّةُ إعرابا، تدخل في أواخر الأسماء، وتزول عنها؛ سُمِّيتْ رفعا [٤٠]. فإذا كانت الفتحةُ كذلك، سُمِّيت نصبا. وإذا كانت الكسرةُ كذلك، سُمِّيتْ خفضا وجرّا. هذا إذا كُنَّ بهذه الصفة، نحو: (هذا زيدٌ، يا رجلُ)، و(رأيتُ زيدا، يا هذا)، و(مررتُ بزيدٍ، فاعلمْ). ألا ترى تغييرَ الدال واختلافَ الحركاتِ التي تلحقُها؟ فإن كانت الحركاتُ ملازمةً، سُمِّيَ الاسمُ مبنيّا. فإن كان مضموما [٤١]، نحو: (منذُ)؛ قيل: مضمومٌ، ولم يُقل: مرفوعٌ؛ ليفرق بينه وبين المعرب. وإن كان مفتوحا، نحو: (أينَ)؛ قيل: مفتوحٌ، ولم يُقل: منصوب. وإن كان مكسورا، نحو: (أمسِ)، و(حذامِ)؛ قيل: مكسورٌ، ولم يُقل: مجرورٌ» [٤٢].

وافق المبرّدُ سيبويهِ في أنّ النصبَ والجرَّ والرفعَ والجزمَ، من مجاري أواخر المعربِ؛ وأنّ الفتحَ والكسرَ والضمَّ والوقفَ، من مجاري أواخر المبنيّ. فيقالُ للمعربِ: منصوب أو مجرور، أو مرفوع، أو مجزوم؛ ولا يقال له: مفتوح، أو مكسور، أو مضموم، أو موقوف. ويقال للمبنيّ: مفتوح، أو مكسور، أو مضموم، أو موقوف؛ ولا يقال له: منصوب، أو مجرور، أو مرفوع، أو مجزوم. ففي التفريق الصارم بين ألقاب المعرب وألقاب المبنيّ وافق المبرّدُ سيبويه، وإن خالفه في ترتيب المجاري؛ إذ بدأ سيبويه بالنصب من ألقاب المعرب، وبالفتح من ألقاب المبنيّ؛ وبدأ المبرّد بالرفع من ألقاب المعرب، وبالضمِّ من ألقاب المبنيّ. وهذا أمرٌ قد يرجع إلى أنّ سيبويه معنيّ- في المقام الأوّل- بفكرة التكوين والتكوّن في فضاء الجملة؛ لذا كان يقدّم النصب في أغلب الأحوال[٤٣]؛ لأنّه الأثر النحويّ المصاحب لأكثرِ المكوَّنات في فضاء الجملة؛ في حين كان المبرّد معنيّا- في المقام الأوّل- بالموضوعات النحويّة على نحو قريب ممّا آل إليه الأمر في مدوّنات المتأخرين. وخالف المبرّد سيبويه في أمرٍ آخر؛ إذ مثّل سيبويه لأنواع الأعراب بالجُمَلِ، ومثّل لها المبرّد بالكلماتِ المفردة لا بالجمل. وهذا أمرٌ له أبعاده التصوّريّة والمنهجيّة، التي تتعلّق باختلاف مفهومِ العاملِ عند كليهما، كما سيظهر في تأمّل لاحق [٤٤]. أمّا ابن السرّاج، فوافق سيبويه في ميز ألقاب الإعراب من ألقاب البناء، وفي التمثيل لأنواع الإعراب بالجُمَلِ لا بالكلمات، وخالفه- كما المبرّد- في تقديم الرفع على ما سواه من ألقاب الإعراب، والضمَّ على ما سواه من ألقاب البناء.

وساد تصوّر ابن السرّاج عند مَنْ جاء بعده حتّى المتأخّرين، فيوافقون سيبويه في ميز ألقاب الإعراب من ألقاب البناء، ويقدّمون الرفع على ما

(٣٨) المقتضب: ١/ ١٤٢.
(٣٩) الأصول: ١/ ٤٥.
(٤٠) هكذا في الأصل: (فإذا). ولعلّ الواو أليق بهذا الموضع من الفاء.
(٤١) في الأصل: (مفهوما). وهو تصحيف.
(٤٢) الأصول: ١/ ٤٥.
(٤٣) ينظر: ظاهرة الإعراب في العربيّة: ١٣٦.
(٤٤) في مبحث (العامل) من هذا البحث.

سـواه من ألقاب الإعراب، والضمَّ على ما سواه من ألقـاب البناء. قال أبـو عليّ الفـارسيّ (٣٧٧هـ): «وحـركاتُ الإعـرابِ ثـلاثٌ [٤٥] : رفـعٌ، ونصـبٌ، وجرٌّ»[٤٦]، وقال: «ولا يخلو البناء من أن يكون على سـكونٍ، أو على حركة» [٤٧] ، وقـال: «والمبنيّ على الحركـة- من الكَلِمِ- ينقسـم بانقسـام الحركاتِ التي هي: الضمّـةُ، والفتحةُ، والكسرةُ»[٤٨] . وقال ابن جنّي (٣٩٢هـ): «الإعرابُ أربعةُ أضربٍ: رفعٌ، ونصبٌ، وجـرٌّ، وجزمٌ» [٤٩] ، وقال: «والبناءُ أربعةُ أضربٍ: ضـمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووقـفٌ» [٥٠] . وقال الزمخـشريّ (٥٣٨هـ): «القـولُ في وجوهِ إعرابِ الاسـمِ: هي: الرفـع، والنصبُ، والجـرُّ»[٥١]. وقال الحيـدرة اليمنـيّ (٥٩٩هـ): «وألقـابُ الإعرابِ أربعةٌ: رفـعٌ، ونصبٌ، وجـرٌّ، وجـزمٌ»[٥٢]، وقال: «والمعـربُ ينقسـم عـلى أربعـة أضربٍ: مرفوع، ومنصوب، ومجرورٌ، ومجزومٌ»[٥٣]، وقال في البناء: «وألقابُه أربعةٌ: ضمٌّ، وفتـحٌ، وكسرٌ، ووقفٌ»[٥٤]، وقـال: «والمبنـيُّ ينقسـمُ عـلى أربعـةِ أضربٍ: مضمـوم، ومفتـوح، ومكسـورٌ، وموقـوف» [٥٥]. وقال ابن عصفور (٦٦٩هـ) في الإعراب: «وألقابُه أربعةٌ: الرفـعُ، والنصبُ، والخفضُ، والجزمُ»[٥٦] . وقال ابن عقيل (٧٦٩هـ): «أنواعُ الإعرابِ أربعةٌ: الرفعُ، والنصبُ، والجرُّ، والجزمُ»[٥٧] .

(٤٥) يقصد: في الأسماء
(٤٦) الإيضاح العضديّ: ١١.
(٤٧) الإيضاح العضديّ: ١٥.
(٤٨) الإيضاح العضديّ: ١٥.
(٤٩) اللمع: ٥٧.
(٥٠) اللمع: ٥٨.
(٥١) المفصّل: ٤٣.
(٥٢) كشف المشكل: ١٦٧.
(٥٣) كشف المشكل: ١٧٠.
(٥٤) كشف المشكل: ١٧٢.
(٥٥) كشف المشكل: ١٧٣- ١٧٤.
(٥٦) المقرّب: ٤٧.
(٥٧) شرح ابن عقيل: ١/ ٤٣.

وهكـذا سـار الخالفون على هدي سـيبويه في شـأن ميز ألقاب الإعراب من ألقاب البناء. ونُسِبَ للكوفيّـين أنّهـم لا يفرّقـون بينهـا. قـال الرضيّ (٦٨٦هـ): «وأمّـا الكوفيّـون، فيذكـرون ألقابَ الإعـرابِ في المبنـيّ وعـلى العكـسِ، ولا يفرّقـون بينهمـا»[٥٨] . ولعلّهـم إنّمـا فعلـوا ذلـك لغرضِ مخالفةِ البصريّين، لما بين الفريقَيْنِ من منافسـة، تجاوزتْ حـدود الأغراض العلميّـة. قال القوزيّ: «مذهـبُ البصريّـين عـلى التمييـز بـين علامـاتِ الإعـرابِ وعلاماتِ البنـاءِ. ولمّا لم يجـد الكوفيّون بُدّا من اسـتخدام هذه الحركاتِ بمصطلح الخليل وسـيبويه، فكّروا في وسـيلة للمخالفـة، فرفضوا التسليم بهذه الألقاب، ولم يفرّقوا بين ما هو للبناء منها وما هو للإعراب»[٥٩].

العامل:

وردت أوّل إشارة للعامل عند سيبويه في النصّ المذكـور آنفا، من هذا الباب (بـاب مجاري أواخر الكَلِـمِ من العربيّة)؛ وهو قولـه: «وإنّما ذكرتُ لكَ ثمانيةَ مجارٍ؛ لأَفْرُقَ بين ما يَدْخُلُه ضربٌ من هذه الأربعـة لما يُحْـدِثُ فيه العاملُ، وليـس شيءٌ منها إلّا وهـو يزول عنه؛ وبين ما يُبنـى عليه الحرفُ- بنـاءً لا يزول عنه- لغـير شيءٍ أَحْدَثَ ذلك فيه من العوامِـل، التي لكلِّ عامـلٍ منها ضربٌ في الحرفِ. وذلك الحرفُ حرفُ الإعراب» [٦٠] .

لوحـظ أنّ سـيبويه ذكر العامـل- هنا- مفردا ومجموعـا، معرّفا بـ(أل)، ولم يُعـنَ بشرحه في حين كان يشرح مفهومات أخرى[٦١]، كالفعل[٦٢]، والمسند والمسند إليه[٦٣]، ممّا يعني أنّه كان متداولا

(٥٨) شرح الرضيّ على الكافية: ٢/ ٣٩٩.
(٥٩) المصطلح النحويّ: ١٨٥.
(٦٠) الكتاب: ١/ ١٣.
(٦١) ينظر: نظريّة العامل: ١٥- ١٦.
(٦٢) ينظر: الكتاب: ١/ ١٢.
(٦٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٣.

بـين النحويّين قبل سـيبويه، وفي عصره [٦٤]، فقد ذُهِـبَ إلى أنّ «مفهـومَ العاملِ نشـأ في أوّل وضعه على يد أبي الأسـود الدؤليّ وتلامذتِه، على ما يروي الزُّبيـديّ في طبقاته« . قال: «فـكان أوّلَ مَن أصّل ذلك، وأعملَ فكرَه فيه؛ أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤليّ، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز. فوضعـوا للنحو أبوابـا، وأصّلوا أصـولا؛ فذكروا عواملَ الرفعِ، والنصبِ، والخفضِ، والجزمِ» [٦٥] .

ومهمـا يكـن الأمر، فإنّ سـيبويه ربط- هنا- بـين العامل والأثـر النحويّ الذي يظهـر- غالبا- في محـل الإعـراب، أي: إنّه ربط «بذلـك الظاهرةَ الإعرابيّـة ربطـا لا لبـس بنظريّة العامـل» [٦٧] ، عـلى أنّ ذلك لا يعني أنّ وظيفـة العامل في تصوّر سـيبويه، إنّما تتمثّل في إحـداث العلامة الإعرابيّة حسب[٦٨]، بل تتمثّل- في المقام الأوّل- في الوظائف البنائيّة التي يقـوم بها في فضاء الجملة؛ ذلك «أنّ المتأمّل في تعليقات سـيبويه بصـدد ذلك؛ يجد أنّ العامـل عنـده ذو طبيعة لغويّة محضـة، إذ كان عمله عنده في الأغلـب؛ قائما على ما يصطلح عليه بالتعـدّي، أي: خلق مجالات نحويّة في داخل البنى النحويّة؛ لتسـتقرّ فيها المقـولات (categories). وهـو أمـرٌ واضـح الوضـوح كلّـه في كلامـه على عمل الفعـل داخل بنية الجملـة، وعنواناتُ أبوابِه النحويّة بعد مقدّماته تشير إشارة مباشرة إلى هذا الأمـر، إذ جعل الفعل هو المتعـدّي إلى الفاعل[٦٩] ، والمفعولِينَ[٧٠]، والمفعـول المطلق، وظرف الزمان، وظرف[٧١] المكان» [٧٢] .

(٦٤) ينظر: نظريّة العامل: ١٥- ١٦.

(٦٥) الموازنة بين نظريّة العامل ونظريّة تضافر القرائن: ٦٢٩.

(٦٦) طبقات النحويين واللغويّين: ١١. وينظر: الموازنة بين نظريّة العامل ونظريّة القرائن: ٦٢٩.

(٦٧) ظاهرة الإعراب في العربيّة: ١٣٥.

(٦٨) ينظر: نظريّة العامل: ٢٣، فما بعدها.

(٦٩) قال سيبويه: "هذا بابُ الفاعلِ الذي لم يتعده فعلُه إلى مفعول، والمفعولِ الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ آخر. والفاعلُ والمفعولُ في هذا سواءٌ، يرتفعُ المفعولُ كما يرتفعُ الفاعلُ؛ لأنّك لم تشغل الفعلَ بغيره وفرّغْتَه له، كما فعلتَ ذلك بالفاعل". الكتاب: ١/ ٣٣.

(٧٠) قال سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعول". الكتاب: ١/ ٣٤. وقال: "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولَيْن، فإن شئتَ اقتصرتَ على المفعول الأوّل، وإن شئتَ تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأوّل". الكتاب: ١/ ٣٧. وقال: "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولَيْن، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر". الكتاب: ١/ ٣٧. وقال: "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى ثلاثةِ مفعولِينَ، ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة؛ لأنّ المفعول- ههنا- كالفاعل- في الباب الأوّل الذي قبله- في المعنى". الكتاب: ١/ ٤١.

(٧١) قال سيبويه: "واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل؛ يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أُخِذَ منه... وذلك قولك: (ذهبَ عبدُاللهِ الذهابَ الشديدَ)، (وقعدَ قِعْدَةَ سَوْءٍ)، و(قعدَ قَعْدَتَيْنِ)... ويتعدّى إلى الزمان... وذلك قولك: (قعدَ شهرَيْنِ)، و(سيقعدُ شهرَيْنِ)، وتقول: (ذهبْتُ أمسِ)، و(سأذهبُ غدا)... ويتعدّى إلى ما اشْتُقَّ من لفظه اسما للمكان وإلى المكان... وذلك قولك: (ذهبْتُ المذهبَ البعيدَ)، و(جلسْتُ مجلسا حسنا)، و(قعدْتُ مقعدا كريما)، و(قعدْتُ المكانَ الذي رأيت)، و(ذهبْتُ وجها من الوجوه... ويتعدّى إلى ما كان وقتا في الأمكنة... وهو قولك: (ذهبْتُ فرسخَيْنِ)، و(سرتُ الميلَيْنِ)". الكتاب: ١/ ٣٤- ٣٦. وقال: "واعلم أنّ هذه الأفعال إذا انتهتْ إلى ما ذكرتُ لك من المفعولينَ فلم يكن بعد ذلك مُتعدّى؛ تعدّتْ إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعلُ الذي لا يتعدَّى الفاعل، وذلك قولك: (أعطى عبدُ اللهِ المالَ إعطاءً جميلا)، و(سرقتُ عبدَ اللهِ الثوبَ الليلةَ)". الكتاب: ١/ ٤١. وقال: "واعلم أنّ المفعول الذي لا يتعدّاه فعلُه إلى مفعول؛ يتعدَّى إلى كلِّ شيءٍ تعدَّى إليه فعلُ الفاعلِ الذي لا يتعدَّاه فعلُه إلى مفعول، وذلك قولك: (ضُرِبَ زيدٌ الضربَ الشديدَ)، و(ضُرِبَ عبدُ اللهِ اليومَيْنِ اللذَيْنِ تعلمُ)". الكتاب: ١/ ٤٢. وقال: "فجميعُ ما تعدَّى إليه فعلُ الفاعلِ الذي لا يتعدّاه فعلُه إلى مفعول؛ يتعدّى إليه فعلُ المفعولِ الذي لا يتعدّاه فعله". الكتاب: ١/ ٤٢.

(٧٢) ظاهرة الإعراب في العربيّة: ١٣٥.

إنّ العامـل عنـد سـيبويّه نظريّـة ذات دوافع لغويّـة خالصة «ترجع أوّل مـا ترجع إلى محاولة تأسيس نظريّة، توحّد الظاهرة الإعرابيّة في الأسماء والأفعال» [٧٣] ، وتشـتمل على أبعاد لغويّة، تتجلّى من خلال ما اصطلح عليه بالربط العامليّ، وخطيّة العمل، ومنهج التدوين، والمقبوليّة النحويّة [٧٤].

والمقصود «بالربط العامليّ؛ مضمونُ الوظائفِ النحويّة للعامل، الذي تنشأ به العلاقات التركيبيّة العامليّـة بـين العامـل والمعمول في الجملـة»[٧٥]، وقد اعتنى بها سـيبويه في كتابه [٧٦] عناية فائقة، من منظـور أنّ «العاملَ هو الرابـط بين مكوّنات الجملة النحويّـة، وبأنّ مفهوم العامل هو المفهوم الذي تقوم عليه عمليّات الربط في الجملة النحويّة، إذ العامـل من حيثُ هو عنـصرٌ نحويٌّ ذو طبيعة توليديّـة- أي: قادر على توليـد العناصر النحويّة الأخـرى في الجملة- ترتبـط به العنـاصر المولَّدة (المعمولات) بوصفها مولَّدة به، وبوصفه مسؤولا عن توليدها، فتنشـأ بذلك العلاقـات العامليّة بين العامل والمعمول، كعلاقة الإسـناد التي تنشـأ بها الجملـة في أبسـط صورهـا، وكعلاقـة المفعوليّة والحاليّة، وغيرها من العلاقات الناشئة بين العامل والمعمـول، التي تمتدّ بها الجملة بعد نشـوئها في صورتها البسيطة» [٧٧] .

والمقصود بالصفة الخطيّة ما لوحظ من إشارة دي سوسـير إلى «الطبيعـة الخطيّة للـدال» [٧٨] ، ومفادها أنّ الكلمات في الخطاب تكتسب «علاقات تعتمـد من جهة على الطبيعـة الخطيّة للغة؛ لأنّها مرتبطـة بعضهـا ببعض. وهـذه الحقيقة تحول دون النطق بعنصرين في آنٍ واحد»[٧٩] . فكلّ شيء في اللغـة يعتمد على العلاقات[٨٠] . وكان سـيبويه معنيّا عناية بالغة بالعلاقات النحويّة التي تنشـأ بـين الكلمات عـلى المسـتوى الخطّـي؛ فارتبطتْ تصوّراتُه في هذا الشأن «بأبعاد لغويّة ثلاثة»[٨١] ، كُنّـا قد اصطلحنا عليها «بالبعد التكوينيّ، والبعد المفهوميّ، والبعد التمييزيّ» [٨٢] .

ويفـضي البعدُ التكوينيُّ إلى «أنّ الجملة تتكوّن في اتّجاه أفقيّ، يبدأ بالعامل، وينتهي بالمعمولات، على وفـق الأصل المفـترض للجملـة العربيّة»[٨٤]. وتنبّه سيبويه لذلك «وهو يعرض أنماط التركيبات العربيّـة»[٨٥] ، على نحو مـا صنع في أبواب الفاعل التي عرضها في أنماط بحسب ما يقضيه الفعل من معمولات ، وعلى نحو قوله في شـأن تكوين الجملة الاسـمية: «فالمبتـدأ كلُّ اسـمٍ ابتُـدِئ؛ لِيُبنى عليه كلام... فالمبتـدأ الأوّل، والمبنيّ ما بعده عليه»[٨٦] ، وقولِه: «إذا ابتدأتَ الاسـمَ فإنّما تَبْتَدِئُه لِما بعده، فإذا ابتدأتَ فقـد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لا بُدَّ منه، وإلّا فَسَدَ الكلامُ ولم يَسُغْ لك»[٨٧] .

ويفـضي البعـدُ المفهومـيّ إلى «أنّ خطيّة عمل العامـل قد كانـت مرجعيّـة لسـيبويه في تحديد المفهومـات النحويّـة، وبخاصّة المفهـوم النحويّ للجملة، ويتأكّد هذ الأمر بما لوحظ من أنّ مصطلح

(٧٣) ظاهرة الإعراب في العربيّة: ١٣٥.
(٧٤) ينظر: نظريّة العامل: ١٠٢.
(٧٥) نظريّة العامل: ١٠٣.
(٧٦) ينظر: نظريّة العامل: ١٠٣، فما بعدها.
(٧٧) نظريّة العامل: ١٠٣.
(٧٨) علم اللغة العام: ٨٩.
(٧٩) علم اللغة العام: ١٤٢.
(٨٠) ينظر: علم اللغة العام: ١٤٢.
(٨١) نظريّة العامل: ١٢٤.
(٨٢) نظريّة العامل: ١٢٤.
(٨٣) نظريّة العامل: ١٢٥.
(٨٤) نظريّة العامل: ١٢٥.
(٨٥) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٤- ٤٣، ونظريّة العامل: ١٢٥، فما بعدها.
(٨٦) الكتاب: ٢/ ١٢٦.
(٨٧) الكتاب: ٢: ٣٨٩.

العامل عند سـيبويه كان موجّها نحو اللبنة الأولى التـي تبدأ بها الجملةُ، سـواءٌ أكان العاملُ فعلا أم اسما» [٨٨] ؛ إذ يحدّد العامل من هذه الجهة «نوع الجملة، ويقيم جدارها؛ بما يجلبه إلى فضائها من عنـاصر أخرى ترتـصّ بجانبـه» [٨٩]، حتى قيل: «إنّ الجملة عند سيبويه هي شكل الصفة الخطيّة للعامل» [٩٠] ، بالنظر إلى أنّ تصوّراته عنها تصبُّ في كيفيّة نشوئها بالعامل[٩١]، فهي اسميّةٌ إذا كان العامل الرئيـس فيها هو المبتـدأ، وفعليّة إذا كان العاملُ الرئيس فيها هو الفعل.

ويفـضي البعد التمييزيّ إلى «أنّ النظام الخطيّ لعمل العامل؛ يُسـهِمُ في تحديـد مجالات العناصر المكوّنـة للبناء الجمليّ، وميـزِ بعضها من بعضها الآخر؛ بحسـب موقـع العنصر في البنـاء وعلاقتِه بالعامل»[٩٢]. قال سيبويه: «هذا باب ما يعمل فيه الفعل؛ فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل، وليس بمفعول... وذلك قولـك: (ضربتُ عبدَ اللهِ قائما)، و(ذهبَ زيدٌ راكبا). فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدّى إليه فعلُ الفاعلِ نحو: (عبد الله)، و(زيد)؛ ما جاز في (ذهبتُ)، ولَجازَ أن تقول: (ضربتُ زيدا أبـاك)، و(ضربتُ زيدا القائـمَ)، لا تريد بالأبِ ولا بالقائم الصفـةَ ولا البدلَ. فالاسـمُ الأوّلُ المفعولُ في (ضربـتُ)؛ قد حال بينه وبـين الفعلِ أن يكون بمنزلتِـه، كمـا حال الفاعـلُ بينه وبـين الفعلِ في (ذهـبَ) أن يكـونَ فاعلا، وكمـا حالتِ الأسـماءُ المجـرورةُ بين ما بعدها وبـين الجارّ في قولك: (لي مثلُـه رجلا)، و(لي ملؤه عسـلا)، وكذلـك (ويحُه فارسـا)، وكما منعتِ النونُ في (عشرينَ) أن يكون ما بعدها جرّا إذا قلتَ: (له عشرونَ درهما)» [٩٣] .

واضـح أن سـيبويه يميز الحـال من الفاعل أو المفعـول بمقتـضي العلاقـة العامليّـة بينه وبين الفعـل، وبمقتـضى ترتيـب المعولات بعـد العامل في فضـاء الجملة. ففي الجملة (ضربـتُ عبدَ الله قائما)، حال بين (قائما) والمفعوليّة وجودُ المفعولِ (عبدَ الله). ولولا ذلـك، لصار (قائما) مفعولا به، ولَقُلتَ: (ضربتُ قائما)، أي: رجلا قائما. وفي جملة (ذهـبَ زيـدٌ راكبا) حال بـين (راكبـا) والفاعليّة انشـغال مجال الفاعل بـ(زيد). ولولا ذلك، لصار (راكـب) فاعلا، ولقلتَ: (ذهـبَ راكبٌ)، أي: رجلٌ راكب [٩٤].

ومضمـون منهـج التدويـن وأنّه مـن «الأبعادِ اللغويّـةِ لمفهوم العامل النحويّ عند سـيبويه؛ أنّ العامل مثّل في كتابه نظاما منهجيّا لعرض الدرس النحـويّ» [٩٥] ، فالمتأمّـل «في كتابه يرى أنّ أبوابه قـد بناها على أسـاس نظريّة العامـل» [٩٦] . ومن أجل ذلك كانـت الموضوعات النحويّة معروضة في الكتاب؛ على ثلاثة أقسام [٩٧].

القسـم الأوّل عقـده سـيبويه على «الأنماط التركيبيّة للجملة الفعليّة، وهي الجملة التي يكون الفعـلُ هو العامل الرئيس فيهـا، والمولّد لمجالاتها النحويّـة. ولـم يعرض سـيبويه لأنمـاط الجملة الفعليّـة في بـاب واحـد، وإنّما عرضهـا في جملة أبواب متتابعة، بحسب الامتداد الخطّي لكلّ نمط، وبحسـب قدرة الفعل عـلى الامتـداد في كلّ نمط،

(٨٨) نظريّة العامل: ١٣١، وينظر: ظاهرة الإعراب في العربيّة: ١٤١، فما بعدها.
(٨٩) نظريّة العامل: ١٣١.
(٩٠) نظريّة العامل: ١٣٢.
(٩١) ينظر: نظريّة العامل: ١٣٢.
(٩٢) نظريّة العامل: ١٣٨.
(٩٣) الكتاب: ١/ ٤٤.
(٩٤) ينظر: نظريّة العامل: ١٣٨، فما بعدها.
(٩٥) نظريّة العامل: ١٤٣.
(٩٦) نظريّة الحروف العاملة: ١٤.
(٩٧) ينظر: نظريّة العامل: ١٤٣، فما بعدها.
(٩٨) نظريّة العامل: ١٤٣- ١٤٤، وينظر: الكتاب: ١/ ٣٣، فما بعدها.

فجعل لكلّ نمط بابا بحسب هذا» [٩٨] .

والقسم الثاني عقده «على الأنماط التركيبيّة التي من الممكن أن يكون امتدادها الخطّي جاريا على الفعل حسب أنماط الجملة الفعليّة، أو جاريا على حسب نمط الجملة الاسميّة. فهي أنماط يمكن ردُّ العملِ والامتدادِ الخطّي للعامل فيها؛ إلى عاملٍ هو الفعلُ، أو إلى عاملٍ هو الاسمُ» [٩٩] المبتدأ.

والقسم الثالث عقده على الجملة «الاسميّة التي ينشئها المبتدأ، بوصفه العامل الرئيس فيها. وقد عرض سيبويه هذه الجمل في أبواب، مبتدئا بالجمل التي تشتمل على منصوب، في إشارة إلى عنايته بالنصب والمنصوبات، بوصفِ النصبِ العلامةَ المصاحبةَ لفاعليّة التوليد والتكوين المرتبطة في الأساس بالفعل. ولهذا بدأ سيبويه بامتدادات الجمل الاسميّة التي تشبه امتدادات الجملة الفعليّة؛ ليكون بين هذا القسم والقسمين السابقين اتّساقٌ، إذ أوّل أبواب هذا القسم هي أشبه أبوابه بأبواب القسمين السابقين» [١٠٠] .

ومضمون المقبوليّة النحويّة وأنّها من الأبعاد اللغويّة لمفهوم العامل في الكتاب [١٠١]؛ ما ذكره سيبويه في مقدّمة الكتاب، إذ قال: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيمٌ حسنٌ، ومحالٌ، ومستقيمٌ كذبٌ، ومستقيمٌ قبيحٌ، وما هو محالٌ كذبٌ. فأمّا المستقيمُ الحسنُ، فقولك: (أتيتُكَ أمسِ)، و(سآتيكَ غدا). وأمّا المحالُ، فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: (أتيتُك غدا)، و(سآتيك أمسِ). وأمّا المستقيم الكذب، فقولك: (حَمَلْتُ الجبلَ)، و(شربتُ ماءَ البحرِ)، ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظَ في غير موضعه، نحو قولك: (قد زيدا رأيتُ)، و(وكي زيدٌ يأتيك)، وأشباه هذا. وأمّا المحال الكذب، فأن تقول: (سوف أشربُ ماءَ البحرِ أمسِ)» [١٠٢] . وعلى وفق هذا المضمون عالج سيبويه مقبوليّة الجملة في نصوص من كتابه، لا يتّسع المقام لذكرها، فضلا على أنّنا قد فصلّنا الكلامَ في ذلك في عمل سابق[١٠٣].

وهكذا يبدو العامل في الكتاب، عنصرا تكوينيّا، ينشئ الجملة، ويخلق مجالاتها النحويّة، وتنشأ به العلاقات النحويّة في فضاء الجملة، لا مجرّد موجبٍ للعلامة الإعرابيّة، ومُحدثٍ للأثر النحويّ، حتّى غدا نظريّةً للوصف والتفسير النحويَّيْنِ ومنهاجا للتدوين النحويّ. الأمرُ الذي يُفسِّر أنّ سيبويه كان معنيّا عناية فائقة بالأنماط التركيبيّة، وبالعلاقات الناشئة بين عناصر تلك التركيبات، ولم يكن معنيّا بموضوعات نحويّة مستقلّة بأنفسها كموضوعات: الفاعل، والمفعول، والحال، ونحوها، تُصَنَّف على حسب العلامة الإعرابيّة، إلى مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات، وتوابع. فهذا شأن المدوّنات الخالفة لسيبويه القائمة على نظريّة العلامة الإعرابيّة، في الوصف التفسير النحويَّيْنِ، وفي طريقة التدوين النحويّ؛ لا شأن كتاب سيبويه، ولهذا بدا العاملُ في تلك المدوّنات معزولا عن أبعاده اللغويّة التي تُرى في كتاب سيبويه، وآلَ إلى علّة لتفسير العلامة الإعرابيّة، في ضمن نظريّة الإعراب التي دُوِّن في هَدْيِها النحو السائد، لا نظريّة العامل التي دُوِّن في هَدْيها كتاب سيبويه.

بدأ هذا الانحرافُ عن الأبعاد اللغويّة لمفهوم العامل في تصوّر سيبويه، من أصول ابن السرّاج (٣١٦هـ)، الذي قصد إلى تبنّي منهج تعليميّ

(٩٩) نظريّة العامل: ١٤٧، وينظر: الكتاب: ١/ ٨٠- ١٦٣.

(١٠٠) نظريّة العامل: ١٥٧- ١٥٨، وينظر: الكتاب: ٢/ ٧٧- ١٢٦.

(١٠١) ينظر: نظريّة العامل: ١٦٣، فما بعدها.

(١٠٢) الكتاب: ١/ ٢٥- ٢٦.

(١٠٣) ينظر: نظريّة العامل: ١٦٣- ١٨٣.

في تدويـن النحـو، فقال: «ولّما كنتُ لـم أعملْ هذا الكتـاب للعالم دون المتعلّم، احتجـتُ إلى أن أذكر ما يقـرُب على المتعلّـم» [١٠٤] ، بل ذهـب أبعد من ذلـك، فعدَّ النحوَ إنّما يُقصَد لغاية تعليميّة، فقال: «النحـوُ إنّما أُريـدَ به أن ينحو المتكلّـم إذا تعلّمَه؛ كلامَ العربِ» [١٠٥] . لذا ذهب «إلى تبنّي منهج جديد يتنـاول به الدرسَ النحـويّ على نحوٍ من الحصر، والتفصيـل، والاختصار» [١٠٦] ؛ فيناسـب «المتعلّمَ، ولا يقع دون العالم» [١٠٧] ، فيتيسّر فهمُه، ويسهل عـلى المتعلّـم حفظه. قـال: «فقـد أعلنـتُ في هذا الكتـابِ أسرارَ النحـوِ، وجمعتُه جمعـا يُحْضِرُه، وفصّلتُـه تفصيلا يُظْهِره، ورتّبتُ أنواعَه وصنوفَه على مراتبهـا بأخصر ما أمكنَ من القـول وأَبْيَنِه؛ ليسـبق إلى القلوبِ فهمُه، ويسـهل عـلى متعلّميه حفظُـه» [١٠٨] ، ووصف كتابه في مـكان آخر بأنّه «كتـابُ إيجـازٍ» [١٠٩] ، الغـرضُ منه «ذكـرُ العلّةِ التـي إذا اطّـردتْ وصـل بهـا إلى كلامهـم فقط، وذكـرُ الأصولِ والشـائعِ» [١١٠] . لذا لم يكن معنيّا عنايةَ سيبويه بأنماط التركيبات النحويّة وتفسير العلاقة الناشـئة بـين عناصرها في ضـوء نظريّة العامـل التي القائمة على مضمون العنصر المكوِّن (العامـل) والعناصر المكوَّنة بـه (المعمولات)، بل كان معنيّـا بالوظائـف النحويّـة [١١١] عـلى وفـق نظريّـة الإعراب، التي تناسـب غايتـه التعليميّة، وأفضتْ بـه إلى «أن يعـرضَ الـدرسَ النحويّ في أصوله في هـدي العلامـة الإعرابيّة، متّخِـذا إيّاها أساسَ التدوين النحويّ» [١١٢] . فبعد ذكر الأحكام الإفراديّة، أتى على «ذكر الأسـماء المرتفعة» [١١٣] ، ثُمَّ «ذكر الأسـماء المنصوبات» [١١٤] ، ثُمّ «ذكر الجرّ والأسـماء المجرورة» [١١٥] ، ثُمّ «توابع الأسـماء في إعرابهـا» [١١٦] . ثُمّ قـال: «قد ذكرنـا جميع هذه الأسـماء المعربة: المرفوعة، والمنصوبة، والمجرورة؛ ومـا يتبعهـا في إعرابهـا. وكنـتُ قلـتُ في أوّل الكتاب: [١١٧] إنّ الأسـماء تنقسـم قسمين: معربا، ومبنيّـا [١١٨] ، وإنّ [١١٩] المعـربَ ينقسـمُ قسـمين: منصرفـا [١٢٠] ، وغيرَ منصرفٍ. وقد وجب أن يُذكَرَ من الأسـماء ما ينصرفُ وما لا ينـصرف [١٢١] ، ثُمَّ نُتبعـه [١٢٢] المبنيّـاتِ» [١٢٣] . ولّما انتهـى من الكلام على الأسـماء المعربة، وأحوالِها الإعرابيّة، والأسماءِ المبنيّـة، وموجباتِ بنائها، وأنواعِـه؛ أخذ يتكلّمُ في «باب إعـراب الأفعـال وبنائهـا» [١٢٤] ، فأتى على «الأفعال المرفوعة» [١٢٥] ، وفصّل القول في «الأفعال المنصوبة» [١٢٦] ، ثُـمّ في «الأفعال المجزومة» [١٢٧] ،

(١٠٤) الأصول: ١/ ٣٧.
(١٠٥) الأصول: ١/ ٣٥.
(١٠٦) نظريّة العامل: ١٩٥.
(١٠٧) نظريّة الإعراب: ١٩٥.
(١٠٨) الأصول: ١/ ٥٦.
(١٠٩) الأصول: ١/ ٣٦.
(١١٠) الأصول: ١/ ٣٦.
(١١١) المقصود بالوظائف النحويّة هنا: الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، والخبر، والمفعول، والحال، والمجرور بالحرف، ونحوها ممّا يمكن تصنيفه على أساس حركة آخره.
(١١٢) نظرية العامل: ١٩٦.
(١١٣) الأصول: ١/ ٥٨.
(١١٤) الأصول: ١/ ١٥٨.
(١١٥) الأصول: ١/ ٤٠٨.
(١١٦) الأصول: ٢/ ١٩
(١١٧)ينظر: الأصول: ١/ ٥٠.
(١١٨) في الأصل: (معربٍ، ومبنيٍّ) بالجرِّ. ولا وجه للجرِّ هنا.
(١١٩)في الأصل: (فإنّ). والسياقُ عطفٌ على مقول القول، لا استئناف بعده. والواو أليقُ بالعطف- هنا- من الفاء؛ لأنّ الفاء توهم الاستئنافَ.
(١٢٠) في الأصل: (منصرفٍ) بالجرِّ. ولا وجه للجرّ هنا.
(١٢١) ينظر: الأصول: ٢/ ٧٩، فما بعدها.
(١٢٢) ينظر: الأصول: ٢/ ١١١، و١١٤، فما بعدهما.
(١٢٣) الأصول: ٢/ ٧٩.
(١٢٤) الأصول: ٢/ ١٤٥.
(١٢٥) الأصول: ٢/ ١٤٦.

ثُمَّ انتهى إلى «بـاب الأفعال المبنيّة» [١٢٨] . فالثيمة الأساسـيّة في (الأصول) هي العلامـة الإعرابيّة، لا نظـام العلائق بـين مكوّنات الجملـة وعناصرها. وإن أتى على شيء منه، فإنّما يأتي عليه عرضا، في ضمن تفاصيل الحديث عن مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم.

وعـلى نحـو مـا في (الأصول) تنمّـط النحو في المدوّنـات السـائدة المألوفة [١٢٩]، فيبـدأ بالأحكام الإفراديّة، ثُمّ يأتي على الأحكام التركيبيّة بوصفها مرفوعات، أو منصوبات، أو مجرورات، أو توابعَ، ثُمّ يكـون الختام بذكر أسـاليب نحويّة، كالنداء، والاختصاص، والتعجّب، ونحوهـا، ثُمَّ يُتكلّمُ على مسائلَ في التصريف. أمّا حديث التكوين والتكوّن والعلاقـات النحويّة على مسـتوى البنية والدلالة الذي وُجِدَ سـمةً غالبةً على التحليـل النحويّ عند سيبويه؛ فقد خفتَ كثيرا في هذه المدوّنات، وإن بدأ منه شيءٌ؛ فإنّما يبدو في الأثناء معزولا عن سياقه.

حرفُ الإعرابِ:

حـرفُ الإعـراب مـن المصطلحات التـي تكرّر ورودُهـا في البـاب الـذي نحـن في وارد التأمّل في بعض نصوصه. من ذلك ما ذكره في شأن العوامل «التي لكلِّ عاملٍ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلـك الحرفُ حرفُ الإعـرابِ» [١٣٠] . فماذا يعني سيبويه بـ(حرف الإعراب)؟

يعنـي سـيبويه بـ(حـرفِ الإعـراب): الحرفَ الأخير من الكلمـة المعربة الذي يتحمّل أثر العاملِ من رفعٍ، ونصبٍ، وجرٍ، وجزمٍ، أي: الذي تحلُّ فيه العلامة الإعرابيّة كالدالِ من كلمةِ (زيدٍ)؛ فلا يكون إلّا في المعربِ من الأسـماء والأفعال. قال: «فالرفعُ، والجـرُّ، والنصـبُ، والجـزمُ؛ لحـروفِ الإعـراب. وحـروفُ الأعـرابِ للأسـماء المتمكّنـة، وللأفعال المضارعة لأسـماء الفاعلين، التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون؛ وذلك قولك: (أَفْعَلُ أنا)، و(تَفْعَلُ أنـتَ أو هي)، و(يَفْعَلُ هو)، و(نَفْعَلُ نحنُ)» [١٣١] . ولعلّ سـيبويه قد استطرّد في بيان الفعل المضارع والتمثيل له؛ لأنّه استشعر الحاجـة إلى ذلك، بخلاف الاسـم المتمكّن الذي قد اتّضح من قوله في الباب السـابق[١٣٢]: «فالاسـم: (رجلٌ)، و(فرسٌ)، و(حائط)» [١٣٣] ، فهذه أسماءٌ موغلةٌ في التمكّن من جميع الوجوه[١٣٤].

وليس صحيحا ما ذهب إليه السيرافيّ (٣٦٨هـ)، من أنّ سيبويه سـمّى أواخرَ «الكلمِ عامّة حروفَ إعـرابٍ» [١٣٥] ، بما فيها المبنيّـات التي «لا يُعرَبْنَ، وإنّما سـمّاهنَّ حروفَ الإعرابِ، لأنّ الإعرابَ يكونُ فيهـنّ إذا أَجْرَيْـتَ الكلمة» [١٣٦] . فكلامُ سـيبويه المذكـور آنفـا؛ صريـحٌ في أنّ حـروفَ «الإعـرابِ للأسـماءِ المتمكّنـةِ، وللأفعـالِ المضارعـة»[١٣٧] . فهـو خاصّ بالمعـرّب وحـده، إذ لا يكون الإعراب إلّا فيـه؛ لا بالمبنـيّ إذْ لا حـرفَ إعرابٍ لـه؛ لأنّه لا إعـرابَ فيه؛ فلا معنى لأن يكـون له حرفُ إعرابٍ وهـو غيرُ معرّبٍ. وقد أدرك هـذا المعنى ابنُ جنّى (٣٩٢هـ)، فقال: «وحرفُ الإعرابِ من كلِّ معربٍ:

(١٢٦) الأصول: ٢/ ١٤٧.
(١٢٧) الأصول: ٢/ ١٥٦.
(١٢٨) الأصول: ٢/ ١٩٩.
(١٢٩) كمدوّنات ابن مالك (٦٧٢هـ)، وابنِ هشام (٧٦١هـ) إلّا المغني، وكشرح ابن عقيل (٧٦٩هـ)، وغيرها ممّا يمثّل النحو السائد المألوف بين الناس، وهو غير نحو الكتاب.
(١٣٠)الكتاب: ١/ ١٣.
(١٣١) الكتاب: ١/ ١٣.
(١٣٢) باب (علم ما الكَلِمُ من العربيّة).
(١٣٣) الكتاب: ١/ ١٢.
(١٣٤) ينظر: تأمّلات في باب علم ما الكلمُ من العربيّة: ٥٠.
(١٣٥) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٢١.
(١٣٦) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٢١.
(١٣٧) الكتاب: ١/ ١٣.

آخِره، نحو: (الدال) مِن (زيدٍ)، والميم مِن (يقومُ)» [١٣٨] ؛ والسيوطيّ (٩١١هـ)، فقال: «يُسمّى أخرُ المُعرَب حرفَ إعرابٍ. المبنيُّ لا حرفَ إعرابٍ له» [١٣٩] . ثُمَّ إنّ السيرافي نفسه عاد لِيَحْتَمِلَ هذا الوجهَ ويقوّيه. قال: «فإنّ مذهب سيبويه يحتمل وجهَيْنِ: أحدهما: أنّ حرفَ الإعرابِ ما كان الإعراب فيه ظاهرا أو مقدّرا، فالظاهر كقولك: (الرجلُ)، و(الفرسُ)، و(الغلامُ)؛ والمقدّرُ نحو قولنا: (هذه الرحى والعصا)، و(رأيتُ الرحى والعصا)» [١٤٠] . وقال: «فإن حُمِلَ الكلامُ على الوجهِ الأوّل- وهو أقواهما- كان ذلك على أنّ حروفَ الإعرابِ ما كان فيه إعرابٌ لفظا أو مقدّرا، والمقدّرُ ما كان مستحقّا للإعراب، ومَنَعَ من اللفظِ به استثقالُ اللفظ به، أو تعذّرُه. فالاستثقالُ نحو: (القاضي)، و(مررتُ بالقاضي)، والتعذّرُ نحو: (العصا)، و(الرحى)؛ لأنّه يُستثقلُ الضمُّ والكسرُ في (القاضي)، وتتعذّرُ الحركةُ في ألف (عصا)، و(رحى)» [١٤١] .

ومذهبُ سيبويه أنّ علاماتِ الإعرابِ؛ إنّما هي حركات قصيرة لا طويلة، ظاهرة تحلُّ في حرفِ الإعراب، أي: في محلّه، أو مقدّرة فيه [١٤٢]. لذا ذهب إلى أنّ الألف والياء في المثنى، والواو والياء في جمع المذكّر؛ هي حروفُ إعرابٍ، لا علاماتُ إعراب. قال: «واعلم أنّك إذا ثنّيتَ الواحدَ لحقَتْه زيادتان: الأولى منها حرف المدّ واللين، وهو حرفُ الإعرابِ غيرُ متحرّك ولا منوّن، يكون في الرفع ألفا... ويكون في الجرِّ ياءً مفتوحا ما قبلها... ويكون في النصب كذلك... وتكون الزيادةُ الثانيةُ نونا كأنّها عوضٌ لما مُنِعَ من الحركة والتنوين... وحركتُها الكسرُ؛ وذلك قولك: (هما الرجلانِ)، و(رأيتُ الرجلَيْنِ)، و(مررتُ بالرجلَيْنِ)» [١٤٣] . وقال: «وإذا جمعتَ على حدِّ الثنية لحقتْها زيادتان: الأولى منهما حرفُ المدِّ، والثانية نون. وحالُ الأولى في السكونِ وتركِ التنوينِ، وأنّها حرفُ الإعرابِ؛ حالُ الأولى في الثنية، إلّا أنّها واو مضمومٌ ما قبلها في الرفع، وفي الجرِّ والنصب ياءٌ مكسورٌ ما قبلها. ونونُها مفتوحةٌ. وذلك قولك: (المسلمونَ)، و(رأيتُ المسلمينَ)، و(مررتُ بالمسلمينَ)» [١٤٤] .

ومقتضى كلامِ سيبويه أنّ الألفَ في المثني، والواوَ في جمع المذكّر السالم، ليستا علامة رفع، بل هما حرفا الإعراب في حال الرفع، وعلامة الإعراب مقدّرة عليهما. وكذلك الياء، هي فيهما حرفُ الإعراب في حالي النصب والجرّ، وعلامة النصب أو الجرّ مقدّرة عليها[١٤٥]. وبهذا يُظهر تصوّرُ سيبويه أن محلّ الإعراب مجعولٌ للكلمة المعربة لا المبنيّة، وأنّه يتحمّل- بالضرورة- علامة الإعرابِ لفظا، أو تقديرا كما في المثنّى والمجموعِ على حده.

ولا يمكن حملُ كلامِ سيبويه على أنّ الألف،

(١٣٨) اللمع في العربيّة: ٥٦.
(١٣٩) الهمع: ١/ ٤٣.
(١٤٠) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٢٣.
(١٤١) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٢٣- ٢٤.
(١٤٢) تبنّى هذا المذهب بعضُ المعاصرين، فقال: "ففي تقديري أنّ علامات الإعراب لا تكون إلّا حركةً: الضمّة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجرّ، وإسقاط الحركة للجزم، ظاهرةً أو مقدّرةً لعلّةٍ". ظاهرة النيابة في العربيّة: ١٧٧، لكنّه لم يُرجِعْ أصلَ مذهبِه إلى سيبويه، بل أرجعَه إلى الأخفش (٢٢١هـ)، في رأيٍ منسوب إليه، في: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٨٦.
(١٤٣) الكتاب: ١/ ١٧- ١٨.
(١٤٤) الكتاب: ١/ ١٨.
(١٤٥) لم تُذكَر الأسماء الستّة في الكتابِ إلّا عرضا، في مواضع متفرّقة. ينظر: الكتاب: ٥/ ٢٥٣. ولم يُصرَّح حيثُ ذُكِرتْ؛ بأنّ حروف العلّة فيها حروفُ إعرابٍ، والحركات الإعرابيّة مقدّرة عليها؛ لكنَّ مذهبَ سيبويه في المثنّى وجمع المذكر السالم، يقتضي أن يكون مذهبه فيها كذلك. لذا ذكر الإستراباذي (٦٨٦هـ) أنّ مذهبه في الأسماء الستّة؛ أنّها "ليست معربة بالحروف، بل بحركاتٍ مقدّرة على الحروف، فإعرابها كإعراب المقصور". شرح الرضي على الكافية: ١/ ٧٧.

والـواو، والياء؛ علامـاتُ إعراب؛ لأنّـه صرّح أنّها حـروف إعـراب؛ فهي مـن هـذه الناحيـة كدال (زيـد) الذي تحمّل علامة الإعـراب الظاهرة. قال: سـيبويه: «والنصـبُ في الأسـماء: (رأيـتُ زيدًا)، والجـرُّ: (مررتُ بزيدٍ)، والرفعُ: (هذا زيدٌ)» (١٤٦) . ودالُ (زيد) عنـده، هو حرف الإعراب الذي يكون «للأسماء المتمكّنة وللأفعال المضارعة» (١٤٧) ؛ ولأنّه أكّـد هذا المنزع حينَ وزن واو جمـع المذكّر وياءه بتاءِ جمع المؤنّث السـالم، وهي عنده حرف إعرابٍ تظهر عليه الحركات؛ فقـال: «ومِنْ ثَمَّ جعلوا تاءَ الجمعِ في الجـرِّ والنصبِ مكسـورة؛ لأنّهم جعلوا التاءَ هـي حرفُ الإعرابِ كالـواو والياء، والتنوينَ بمنزلة النون؛ لأنّهـا في التأنيث نظيرةُ الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها» (١٤٨) . لذا لا يُطمأنُّ إلى ما نسبه الحيدرة اليمنيّ (٥٩٩هـ) إلى سيبويه مـن أنّ الألـف والواو اليـاء عنده حـروفَ إعرابٍ وعلاماتِ إعرابٍ في الآن نفسه (١٤٩). فكلامُ سيبويه صريح أنّها حروفُ الإعراب لا علاماته، على النحو المذكور آنفا.

وكلُّ معـربٍ ذو حـرفِ إعراب يتحمّل العلامة لفظا أو تقديرا، في نظر سيبويه، إلّا الفعل المضارع من الأمثلة الخمسة، فلا حرفَ إعرابٍ له. لذا جُعِلَ له ثبـوتُ النون علامـةً للرفعِ بعد ضمـير الرفع، لا تلـوَ حـرفِ الإعراب؛ لأنّـه لا حرفَ إعـرابٍ له، وجُعِـل حذفُ النونِ علامةَ غيرِ الرفعِ وهو النصبُ والجزم. قال: «واعلـم أنّ الثنية إذا لحقتِ الأفعالَ المضارعة علامةً للفاعلَيْنِ؛ لحقتْها ألفٌ ونون، ولم تكن الألـفُ حرفَ الإعراب؛ لأنّك لم تُـرِد أن تُثنّيَ (يفعلُ) هذا البناء فتضمَّ إليه (يفعلُ) آخر، ولكنّك إنّما ألحقتَه هذا علامـةً للفاعلَيْنِ... فجعلوا إعرابَه ثباتَ النونِ؛ لتكون له في التثنية علامةً للرفعِ، كما كان في الواحـد، إذ مُنِـعَ حرفَ الإعـراب. وجعلوا النـون مكسـورةً كحالها في الاسـم، ولم يجعلوها حرفَ الإعراب... ووافق النصبُ الجزم في الحذف، كمـا وافق النصبُ الجرَّ في الأسـماء؛ لأنّ الجزمَ في الأفعال نظيرُ الجرِّ في الأسـماء، والأسماء ليس لها في الجـازمِ نصيـبٌ، كما أنّه ليس للفعـل في الجرّ نصيبٌ. وذلك قولك: (هما يفعلانِ)، و(لم يفعلا)، و(لـن يفعـلا) (١٥٠) . وقـال: «وكذلـك إذا لحقتِ الأفعالَ علامةٌ للجمعِ: لحقتْها زائدتان، إلّا أنّ الأولى واوٌ مضمومٌ ما قبلها؛ لئلا يكون الجمعُ كالتثنية، ونونُهـا مفتوحةٌ بمنزلتِها في الأسـماء، كما فعلتَ ذلـك في التثنيـة؛ لأنّهما وقعتـا في التثنية والجمع ههنا، كما أنّهما في الأسماء كذلك، وهو قولك: (هم يفعلـونَ)، و(لم يفعلـوا)، و(لن يفعلـوا)» (١٥١). وقـال: «وكذلـك إذا ألحقتَ التأنيـث في المخاطبة، إلّا أنّ الأولى يـاء، وتَفتَـحُ النـونَ؛ لأنّ الزيادة التي قبلهـا بمنزلة الزيادة التـي في الجمع، وهي تكون في الأسـماء في الجـرِّ والنصب، وذلـك قولك: (أنتِ

(١٤٦) الكتاب: ١/ ١٤.
(١٤٧) الكتاب: ١/ ١٣.
(١٤٨) الكتاب: ١/ ١٨.
(١٤٩) قال في شأن ألف التثنية: "فإنْ قيل لكَ: كم في الألفِ علامةً؟ قلتَ: ثلاث، تكون علامةَ الرفعِ، وعلامةَ التثنيةِ، وحرفَ إعرابٍ. هذا مذهب سيبويه. وعند الأخفش أنّها دليلُ الإعرابِ، وعلامةُ التثنيةِ، وليستْ بحرفِ إعرابٍ، وهو قولٌ حسنٌ؛ لأنّها لو كانتْ حرفَ إعرابٍ، تنزّلتْ منزلة منزلة الجزء من الكلمة، ولم يجز تغييرها من حال إلى حال، لأنّ الاسمَ الظاهرَ يدلُّ على المعاني المختلفة بصيغة واحدة. وقال الكوفيّون: هي الإعرابُ نفسُه، وليس بشيءٍ؛ لأنّ الإعرابَ حركاتُ الحروفِ، وليس بالحروفِ أنفسها. وكذلك حكمُ الياءِ في الجرِّ والنصب. وإنّما جُعِلتِ الألفُ علامةً لرفعِ المثنّى، والواوُ علامةً لرفع الجميع؛ لأنّ ضميرَ الرفعِ يكونَ مع فعلِ المثنّى ألفا، ومع الجميعِ واوا". كشف المشكل: ١٨٥.

(١٥٠) الكتاب: ١/ ١٩.
(١٥١) الكتاب: ١/ ١٩.

تفعلينَ)، و(لم تفعلي)، و(لن تفعلي)»[١٥٢] .

والظاهر من ما سبق أنّ ما عليه سيبويه هو أنّ العلامة الإعرابيّة إنّما هي حركة قصيرة، تحلّ في محلّ الإعراب، لفظا أو تقديرا، إلّا في الأفعال الخمسة، فعلامة رفعها ثبوت النون، وعلامة نصبها وجزمها حذفه، ولا حرف إعراب لها، على أنّه اشتهر عند الخالفين أنّ الحركات الطويلة تكون علامات إعراب في الأسماء الستّة، والمثنّى، والمجموع على حدّه. قال المبرّد (٢٨٥هـ): «وإذا ثنّيتَ الواحدَ، ألحقتَه ألفا ونونا في الرفع. أمّا الألفُ، فإنّها علامة الرفع. وأمّا النون، فإنّها بَدَلٌ من الحركةِ والتنوين اللذين كانا في الواحد. فإن كان الاسم منصوبا أو مجرورا، فعلامتُه ياءٌ مكان الألف... فإن جمعتَ الاسمَ على حدِّ التثنية، ألحقتَه في الرفع واوا ونونا. أمّا الواو، فعلامة الرفع. وأمّا النون، فبَدَلٌ من الحركة والتنوين اللذَيْنِ كانا في المفرد. ويكون فيه في الجرّ والنصبِ؛ ياءٌ مكان الواو. ويستوي الجرُّ والنصبُ في هذا الجمع، كما استويا في التثنية، لأنّ هذا الجمع على حدّ التثنية، وهو الجمعُ الصحيحُ» [١٥٣] . وقال ابن السرّاج (٣١٦هـ): «فإذا ثنّيتَ الاسم المرفوع، لحقتْه ألفٌ ونونٌ، فقلتَ: (المسلمانِ)، و(الصالحان)؛ وتلحقه في النصب والخفضِ ياءٌ ونونٌ... ونونُ الاثنين مكسورةٌ أبدا... فجمعُ السلامةِ هو الذي يسلم فيه بناء المفرد، وتزيد عليه واوا ونونا، أو ياءً ونونا؛ نحو: (مسلمينَ)، و(مسلمونَ)» [١٥٤] .

ولم يصرّح ابن السرّاج (٣١٦هـ) في كلامه المذكور آنفا، بأنّها علامات إعراب تصريحا، ولم يصفها بأنّها حرف الإعراب كما فعل سيبويه، فيحمل ظاهر كلامه على مذهب المبرّد، لا على مذهب سيبويه. وكذلك أبو عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ) جرى كلامه على نحو ما جرى كلام ابن السراج؛ فقال: «لا يخلو المثنّى من أن يكون مرفوعا، أو منصوبا، أو مجرورا. فإن كان مرفوعا، لحقتْه ألفٌ ونونٌ، نحو: (رجلانِ)، و(فرسانِ)، و(شجرتانِ)، و(حجرانِ)، و(ضربتانِ). وإن كان مجرورا أو منصوبا، لحقتْه بدلَ الألفِ ياءٌ، نحو: (مررتُ برجلينِ)، و(رأيتُ رجلينِ). فالنونُ مكسورةٌ، وما قبل الألفِ والياءِ مفتوحٌ» [١٥٥] . وقال: «فأمّا جمع السلامة، فهو الجمع الذي على حدّ التثنية... وتَلحقُه في الرفعِ واوٌ مضمومٌ ما قبلها، وفي الجرّ والنصبِ ياءٌ مكسورٌ ما قبلها، وتلحق بعد الواو والياءِ نونٌ مفتوحةٌ؛ وذلك قولُك: (هؤلاءِ المسلمونَ)، و(جاءني الصالحونَ، والزيدونَ، والعمرونَ)، و(مررتُ بالصالحينَ، والزيدينَ، والعمرينَ)» [١٥٦]. فيحمل ظاهر كلامه على مضمون كلام المبرّد، لا على مضمون كلام سيبويه.

على أنّ ابن جنّي (٣٩٢هـ)، جمع بين مذهب سيبويه ومذهب المبرّد، فقال في الأسماء الستّة: «تقول في الرفع: (هذا أبوكَ، وأخوك، وحموك، وفوكَ، وهَنوك، وذو مالٍ)؛ وفي النصب: (رأيتُ أباكَ، وأخاكَ، وحماكَ، وفاكَ، وهَناكَ، وذا مالٍ)؛ وفي الجرِّ: (مررتُ بأبيكَ، وأخيكَ، وحميكَ، وفيكَ، وهَنيكَ، وذي مالٍ). فالواو: حرفُ الإعرابِ، وهي علامة الرفع؛ والألف: حرفُ الإعرابِ، وهي علامةُ النصبِ؛ والياءُ: حرفُ الإعرابِ، وهي علامة الجرّ»[١٥٧] . وقال: «فإذا ثنّيتَ الاسمَ المرفوعَ، زدتَ في آخره ألفا ونونا، تقول في الرفع: (قامَ الزيدانِ والعُمَرانِ). فالألفُ: حرفُ الإعرابِ، وهي

(١٥٢) الكتاب: ١/ ٢٠.
(١٥٣) المقتضب: ١/ ١٤٣.
(١٥٤) الأصول: ١/ ٤٦.
(١٥٥) الإيضاح العضدي: ٢١.
(١٥٦) الإيضاح العضدي: ٢١.
(١٥٧) اللمع: ٦٧.

علامةُ التثنيةِ، وعلامةُ الرفعِ. ودخلتِ النونُ عِوَضا ممّا مُنِع الاسمُ [١٥٨]من الحركة التنوين اللذَيْنِ كانا في الواحد، وكُسِرتْ لسكونها وسكون الألف قبلها. فإن جررتَ أو نصبتَ، جعلتَ مكانَ الألفِ ياءً مفتوحا ما قبلها، تقول: (مررتُ بالزيدَيْنِ)، و(ضربتُ الزيدَيْنِ). فالياءُ حرفُ الإعرابِ، وهي علامةُ التثنيةِ، وعلامةُ الجرِّ والنصبِ. والنون مكسورة كحالها في الرفع»[١٥٩] . وقال في جمع المذكر السالم: «وهو الذي يكون في الرفعِ بالواو والنونِ، وفي النصب والجرِّ بالياء والنون... تقول في الرفع: (قام الزيدونَ والعَمْرونَ). فالواوُ: حرفُ الإعرابِ، وهي علامةُ الجمع، وعلامةُ الرفعِ، وفُتِحَتِ النونُ لسكونِها وسكونِ ما قبلها. فإن جررتَ أو نصبتَ، جعلتَ مكانَ الواوِ ياءً مكسورا ما قبلها، تقول: (مررتُ بالزيدينَ)، (وضربتُ الزيدينَ). فالياء: حرفُ الإعرابِ، وهي علامةُ الجمعِ، وعلامةُ الجرِّ والنصبِ. والنون مفتوحةٌ، كحالها في الرفع»[١٦٠] .

وقال الجرجانيّ (٤٧٤هـ): «اعلم أنّ الحركاتِ ثلاثٌ. فلمّا قُصِدَ الفصلُ بين الثنيةِ والمفردِ، جُعِلَ اختلافُ الحروفِ فيه بمنزلةِ اختلافِ الحركاتِ، فقُصِدَ أن يُجعَلَ كلُّ واحدٍ من هذه الحروف قائما مقامَ ما يُجانِسُه من الحركة، كما فُعِلَ ذلك في: (أبوه)، و(أباه)، و(أبيه)؛ فلم يقدروا على ذلك، إذ لو جعلوا الواوَ علامةً للرفع، والألفَ للنصبِ، والياءَ للجرِّ؛ لم يبقَ للجمعِ شيءٌ. فلمّا كان كذلك، قصدوا أن يجعلوا للرفع في كلّ واحدٍ من التثنيةِ والجمعِ حرفا مخصوصا، ويُشركوا بين الجرِّ في حرفٍ. فجعلوا الألفَ علامةً للرفع في التثنية، والواوَ في الجمعِ، فقالو: (مسلمانِ)، و(مسلمونَ)، ثُمَّ جعلوا الجرَّ بالياءِ في كلِّ واحدٍ منهما، وفَرَّقوا بينهما بأن كسروا ما قبل الياء في الجمع وفتحوه في التثنية... ثُمّ أتبعوا النصبَ الجرّ» [١٦١] .

ولابن عصفور (٦٦٧هـ) رأيٌ مفاده أنّ علامة الرفع في المثنّى والمجموعِ على حدِّه؛ هي بقاءُ اللفظ على حاله بالألف في المثنّي، وبالواو في المجموع على حدِّه، وأنّ علامة النصب والجرّ؛ هي انقلابَ الألفِ ياءً في المثنّى، والواوِ ياءً في المجموع على حده. وهو رأيٌ فيه من الوجاهةِ ما فيه؛ لأنّه مبنيّ على تصوّر أنّ التغيير الصرفيّ قبل التغيير النحويّ. قال: «فأمّا الرفع، فعلاماتُه ثلاث: الضمّة، والنون، وبَقاءُ اللفظِ عند دخولِ الرفع عليه غيرَ مُغيَّرٍ عمّا كان عليه قبل دخوله» [١٦٢] . وقال: «وعدمُ التغيُّرِ يكون علامةً للرفعِ في الأسماء المثنّاة، وجمعِ المذكّرِ السالم، وما جرى مجراه؛ لأنّ المثنّى وما جرى مجراه قبل دخول العامل عليه يكون بالألف، وجمع المذكّر السالم يكون بالواو والنون» [١٦٣] . وقال: «وانقلابُ الألفِ ياءً يكون علامةً للنصبّ في تثنية الأسماء خاصّة، وانقلابُ الواوِ ياءً يكون علامةً في جمع المذكّر السالم»[١٦٤]. وقال: «وأمّا الخفض، فعلاماته أربع: الكسرة، والفتحة، وانقلابُ الألفِ ياءً، وانقلابُ الواوِ ياءً»[١٦٥] .

وكان ابن عقيل (٧٦٩هـ) ذهب إلى أنّ المشهور في الأسماء الستّة، والمثنّى، وجمع المذكر السالم؛ هو الإعراب بالحروف، لكنّه صحّح مذهب

(١٥٨)في الأصل: (الاسم الواحد). والتصويب من الطبعة التي حقّقها سميح أبو مغلي: ينظر منها: ٢٤.
(١٥٩) اللمع: ٦٩.
(١٦٠) اللمع: ٧١- ٧٢.

(١٦١) المقتصد: ١/ ١٨٥- ١٨٦.
(١٦٢)المقرّب: ٤٩.
(١٦٣)المقرّب: ٤٩- ٥٠.
(١٦٤) المقرّب: ٥٠.
(١٦٥) المقرّب: ٥٠.

سيبويه من دون أن يذكر أنّه مذهب سيبويه[١٦٦].

قال في الأسماء الستّة: «فهذه[١٦٧] تُرفعُ بالواو، نحو: (جاء أبو زيدٍ)؛ وتنصب بالألف، نحو: (رأيتُ أباه)؛ وتجرُّ بالياء، نحو: (مررتُ بأبيه). والمشهور أنّها مُعرَبةٌ بالحروف؛ فالواوُ نائبةٌ عن الضمّةِ، والألفُ نائبةٌ عن الفتحةِ، والياءُ نائبةٌ عن الكسرة... والصحيح أنّها معربةٌ بحركاتٍ مقدّرة على الواوِ والألفِ والياءِ؛ فالرفعُ بضمّةٍ مقدَّرةٍ على الواو، والنصبُ بفتحةٍ مقدّرةٍ على الألف، والجرُّ بكسرةٍ مقدّرةٍ على الياءِ. فعلى هذا المذهب الصحيح؛ لم يَنُبْ شيءٌ عن شيءٍ، ممّا سبق ذكره»[١٦٨] . وقال في المثنّى: «وحاصل ما ذكره[١٦٩] أنّ المثنّى وما أُلْحِقَ به؛ يُرفَعُ بالألف، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بالياء، وهذا هو المشهورُ. والصحيحُ أنّ الإعراب في المثنّى والمُلحَقِ به؛ بحركةٍ مقدّرةٍ على الألفِ رفعا، والياءِ نصبا وجرّا»[١٧٠] . وقال في جمع المذكّر السالم: «وإعرابُه: بالواوِ رفعا، وبالياءِ نصبا وجرّا»[١٧١]، ولم يذكر أنّ الصحيح إعرابُه بالحركات المقدّرة على الواو والياء، لكنّ القياسَ على مذهبِه في الأسماءِ الستّة والمثنّى يقتضي ذلك.

(١٦٦) لكنّ الخضريّ (١٢٨٧هـ) نَبَّهَ على أنّ ذلك مذهب سيبويه، فقال معلّقا على كلامه في الأسماء الستّة: "(قوله: وهو الصحيح إلخ) هو مذهب سيبويه وجمهور البصريّين، وصحّحه في التسهيل؛ لأنّ الحركات هي الأصل، فلا يُعدَل عنها مع إمكانها". حاشية الخضريّ: ١/ ٣٦. وقال معلّقا على كلامه في المثنّى: "(قوله: والصحيح إلخ) هو مذهب سيبويه والجمهور، كما قالوا في الأسماء الستّة. ولم يوافقهم الناظمُ- هنا- لأنّه كان يجبُ ظهورُ فتحةِ النصبِ على الياء، فتنقلبُ ألفا لتحرّكِها وانفتاحِ ما قبلها". حاشية الخضريّ: ١/ ٤١.

(١٦٧) يقصد: الأسماء الستّة.

(١٦٨) شرح ابن عقيل: ١/ ٤٤.

(١٦٩)يعني: ابن مالك.

(١٧٠) شرح ابن عقيل: ١/ ٥٥.

(١٧١) شرح ابن عقيل: ١/ ٦٠.

التمكّن:

التمكّن عند سيبويّه مرتبط بمقولة الاسم، لا بمقولة الفعل، ولا بمقولة الحرف. وهو سِمةٌ في الاسم، تضرب إلى خفّته، فيستحقُّ بها الإعرابَ لا البناءَ، والصرفَ لا المنعَ من الصرف[١٧٢]. وخفّةُ الاسمِ عند سيبويه «سمةٌ قبليّة فيه، أي: قبل أن تطرأ عليها العوارض الصرفيّة والنحويّة؛ ولهذا وصف الأسماء بأنّها الأولى[١٧٣]. والأوّليّة بهذا الوصف سابقةٌ لعارض التركيب الصرفيّ، وعارض التركيب النحويّ؛ لأنّها تعني ما قبل التعريف [١٧٤] الذي هو في العربيّة سابقةٌ صرفيّة، وما قبل الجمع [١٧٥] الذي هو فيها صيغة أو لاحقة صرفيّة، وما قبل التأنيث [١٧٦] الذي يتفرّع عن التذكير، فهو من المعاني الصرفيّة الطارئة بلاحقة صرفيّة في الغالب»[١٧٧] .

ويترتّبُ على فكرةِ التمكّن مقولةُ الإعرابِ ومقولةُ البناء. فالإعرابُ وألقابُه من رفعٍ، ونصبٍ، جرٍّ،

(١٧٢) قال سيبويه: "فالتنوينُ علامةٌ للأمكنِ عندهم، والأخفِّ لديهم. وتركُه علامةٌ لما يستثقلون". الكتاب: ١/ ٢٢.

(١٧٣)قال سيبويه: "واعلم أنّ بعضَ الكلامِ أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّ تمكّنا". الكتاب: ١/ ٢٠.

(١٧٤) قال سيبويه: "واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكّنا؛ لأنّ النكرة أوّل، ثُمَّ يدخل عليها ما تُعرَّفُ به. فمِن ثَمَّ أكثرُ الكلامِ ينصرفُ في النكرة". الكتاب: ١/ ٢٢.

(١٧٥) قال سيبويه: "واعلم أنّ الواحدَ أشدُّ تمكّنا من الجميع؛ لأنّ الواحدَ الأوّلُ. ومِن ثَمَّ لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد، نحو: (مساجد)، و(مفاتيح). الكتاب: ١/ ٢٢.

(١٧٦) قال سيبويه: "واعلم أنّ المذكّرَ أخفُّ عليهم من المؤنَّث؛ لأنَّ المذكّرَ أوّلُ، وهو أشدُّ تمكّنا. وإنّما يخرج التأنيث من التذكير. ألا ترى أنّ (الشيءَ) يقعُ على كلِّ ما أُخبِرَ عنه، من قبل أن يُعلَمَ أذكرٌ هو أو أنثى، والشيء ذكر". الكتاب: ١/ ٢٢.

(١٧٧) تأمّلات في باب علم ما الكَلِمُ من العربيّة: ٥٠.

وجزمٍ؛ إنّما هو للأسماء المتمكّنة في باب الاسميّة، وللفعل المضارع. والبناءُ وألقابُه من ضمّ، وفتحٍ، وكسرٍ، وسكونٍ؛ إنّما هو لغيرها من الأسماء المبنيّة، وغيرِ المضارع من الأفعال، والحروف. قال سيبويه: «فالرفعُ، والنصبُ، والجرُّ، والجزمُ؛ لحروفِ الإعراب. وحروفُ الإعرابِ للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعةِ لأسماءِ الفاعلينَ التي في أوائلها الزوائدُ الأربع: الهمزة، والتاء، والياءُ، والنون. وذلك قولك: (أَفْعَلُ أنا)، و(تَفْعَلُ أنت أو هي)، و(يَفْعَلُ هو)، و(نَفْعَلُ نحن)»[178] . وقال: «وأمّا الفتحُ، والكسرُ، والضمُّ، والوقفُ؛ فللأسماءِ غيرِ المتمكِّنةِ المضارعةِ- عندهم- ما ليس باسمٍ ولا فعلٍ، ممّا جاء لمعنى ليس غيرُ، نحو: (سوفَ)، و(قدْ)؛ وللأفعالِ التي لم تجرِ مجرى المضارعة؛ وللحروفِ التي ليستْ بأسماءٍ ولا أفعالٍ، ولم تَجِئْ إلّا لمعنى»[179] .

وواضحٌ وضوحا لا لبس فيه؛ أنّ سيبويه مازَ بصرامةٍ المعربَ من المبنيّ، وألقابَ الإعرابِ من ألقابِ البناء، وهو ميزٌ متصوّرٌ على أنّ الإعراب أو البناء سمةٌ قبليّة في المقولات. أمّا في التركيب النحويّ، فقد تقترب مقولةٌ مبنيّة من مقولةٍ معربة، فتقع بين بين، أي: بين المعرب والمبنيّ، فتستحقُّ لذلك لقبا من ألقاب الإعراب، لا لقبا من ألقاب البناء. وهذا الملحظُ من السلوك النحويّ، لاحظه سيبويه على بعض الكلمات التي يعتريها البناءُ العارض؛ كالمنادى المبنيّ على الضمّ. قال في باب النداء: «اعلم أنّ النداءَ؛ كلُّ اسمٍ مضافٍ فيه، فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروكِ إظهارُه؛ والمفردُ رفعٌ، وهو في موضع اسمٍ منصوب»[180]. فالمنادى المفرد مبنيّ لا معرب؛ لأنّه في موضع نصب.

(١٧٨) الكتاب: ١/ ١٣.
(١٧٩) الكتاب: ١/ ١٥.
(١٨٠) الكتاب: ٢/ ١٨٢.

وهذا مسلكٌ بنائيّ لا إعرابيّ، يقرّره سيبويه بكلّ وضوح، لكنّه لم يُلقِّبْه بلقبِ البناء الذي يستحقّه، وهو الضمُّ؛ بل لقّبَه بلقبٍ من ألقابِ الإعراب، وهو الرفع. ولا يمكن حملُ صنيع سيبويه هذا، على أنّه من باب عدم ثبات المصطلحات واستقرارها، أو على أنّه من باب التيسير على المتعلِّمين المبتدئين[181]؛ إذ نظرةٌ في الكتاب كفيلةٌ بأنْ تُظهر أنّه لم يوضع للمبتدئين[182]، وإنّما وُضِعَ لغاياتٍ معرفيّةٍ ونظريّة منهجيّة، فضلا على ما روتْهُ كتبُ الطبقاتِ في شأن استعظامه، كقولِ السيرافي (٣٦٨هـ): «وكان محمد بن يزيد المبرّد؛ إذا أراد مريدٌ أن يقرأ عليه كتاب سيبويه، يقول له: (هل ركبتَ البحرَ؟)؛ تعظيما له واستصعابا لما فيه. وكان المازنيّ يقول: مَن أراد أن يعمل كبيرا في

(١٨١) وصف القوزي مصطلحاتِ الكتاب بأنّها بلغتْ درجةً من النضج على يد الخليل وسيبويه، لكنّه استدرك قائلا: "وهي درجة لا يمكن أن توصف بالثبات والاستقرار رغم تقدّمها؛ وذلك لتأرجح بعض هذه المصطلحات عندهما، فالضمُّ- مثلا- من علامات البناء ولكن سيبويه يستبدله أحيانا باصطلاح الرفع الذي هو من علامات الإعراب، يقول: "واعلم أنّ النداءَ كلّ اسم مضاف فيه؛ نَصْبٌ على إضمار الفعل المتروكِ إظهارُه، والمفردُ رفعٌ كلّه، وهو في موضع اسم منصوب"، ثُمَّ يروي عن الخليل قوله: "رفعوا المفرد كما رفعوا (قبلُ)، و(بعدُ)، وموضعهما واحد. وذلك قولك: (يا زيدُ)، و(يا عَمرُو)، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في (قبلُ)". ويبدو أنّ إطلاق اصطلاح الرفع على حركة المنادى المفرد؛ كان أكثر شيوعا من اصطلاح الضمّ، ففي المقدّمة المنسوبة لخلف الأحمر يقول في "باب النداء: وهو رفع"، ويقول: "مرفوع لأنّه نداء مفرّد"؛ ولما سبق بيانه من أنّ كتاب سيبويه وُضِع ليكون كتابا تعليميّا، يمكن أن يضاف هذا الاستعمال لهذين الاصطلاحَيْنِ، وأنّ لجوءَ الخليلِ وسيبويه إلى اصطلاح الرفع- هنا- فيه تيسير على المتعلّمين المبتدئين، فهو أهون عليهم من قولنا: (مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب)، فهذا تجريد، وفيه مشقّة على المبتدئين". المصطلح النحويّ: ٩٤- ٩٥. وينظر: الكتاب: ٢/ ١٨٢، و١٨٣، ومقدّمة في النحو: ٧٤.

النحو بعد الكتاب، فَلْيَسْتَحْيِ»[١٨٣] .

لقـد نظر سـيبويه إلى المنادى المبنـيّ، على أنّه مُلَمَّحٌ بملامـح إعرابيّة، فهو معـرَبٌ في ذاته، أي: قبل وقوعه في تركيب البناء، وإنّما عرضَ له البناء بسبب من هذا الطارئ التركيبيّ، وهو النداء، وهو بناءٌ لا يفارقه مـا دامَ واقعا في موقع المنادى وهو مفـرّد معرفة، كما لا يفارق النصب المفعول به ما دام في موقع المفعول، وكما لا يفارق الرفعُ الفاعلَ مـا دامَ في موقع الفاعل، ولا المبتدأ ما دام في موقع الابتداء. فضمّة المنـادى المفرّد المعرفة- إذن- هي ضمّة مجلوبة لوقوع الاسم المفرد المعرفة في موقع المنادى؛ فتشبه حركة الإعرابِ من جهة أنّها ناجمة عن الوقوع في موقع نحويّ، فكان جديرا- بحسب تصوّر سـيبويه- أن تُسـمّى رفعـا لا ضمّا، وإن كان المرفـوع بها في موقع نصبٍ. ثُـمَّ إنّ الضمَّ في المنـادى دليلٌ على معنى، وهـو الإفراد والتعريف، وهذا كلُّه مُقـرّبٌ هذه الحركة البنائيّة من العلامة الإعرابيّـة التـي مـن وظائفها الإبانةُ عـن المعاني النحويّـة، وميزُ بعضهـا من بعضهـا الآخر[١٨٤]. ولقـد كان كلُّ هذا في بالِ سـيبويه وهو يطلقُ على المنادى المبنيِّ لقبا من ألقـاب الإعراب، هو الرفع، ويمكن استنباطه بسهوله ويسر من قوله: «وزعم الخليـلُ- رحمه الله- أنّهم نصبـوا المضافَ نحو: (يا عبدَ الله)، و(يا أخانا)؛ والنكرةَ حينَ قالوا: (يا رجلا صالحا)، حين طالَ الكلامُ، كما نصبوا: (هو قبلَـك)، و(هو بعدَك). ورفعوا المفـردَ كما رفعوا: (قبـلُ)، و(بعدُ)، وموضعُهمـا واحد، وذلك قولك: (يـا زيدُ)، و(يا عَمرُو). وتركـوا التنوين في المفرد كما تركوه في (قبلُ). قُلـتُ: أرأيتَ قولَهم: (يا زيدُ الطويلَ)، علامَ نصبوا (الطويلَ)؟ قال: نُصِبَ لأنّه صفـةٌ لمنصوب، وقال: وإنْ شـئتَ كان نصبا على (أعني). فقلتُ: أرأيـتَ الرفعَ، على أيِّ شيءٍ هو إذا قـال: (يا زيـدُ الطويلُ)؟ قال: هـو صفةٌ لمرفوعٍ. قلتُ: ألسـتَ قد زعمتَ أنّ هـذا المرفوع في موضع نصب، فلمَ لا يكون كقوله: (لقيتَه أمسِ الأحدثَ)؟ قال: مِن قِبَلِ أنّ كلَّ اسـمٍ مُفـردٍ في النداءِ مرفوعٌ أبـدا، وليـس كلُّ اسـمٍ في موضعِ (أمـسِ) يكون مجـرورا. فلمّا اطّردَ الرفـعُ في كلّ مفرد في النداء، صار عندهم بمنزلة ما يرتفعُ بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفَه إذا كان مفردا بمنزلته»[١٨٥] .

إنّ نظـرة سـيبويه إلى المنـادى المفـرد المعرفة على أنّـه مبنيّ تلمّح بـه بملامح إعرابيّـة؛ أخذتْ تختفـي في المدوّنات اللاحقة، إذ نُظِر إليه فيها من زاويـة البناء لا غير، لا من زاوية أنّه مبنيّ اقترض شـيئا من ملامح المعرب اسـتحقَّ به لقب الرفع لا الضـمّ. قال المـبرّد (٢٨٥هـ): «فـإن كان المنادى واحـدا مفردا معرفة؛ بُنِي عـلى الضمِّ، ولم يلحقه تنويـن. وإنّما فُعِـلَ ذلك به لخروجـه عن الباب، ومضارعتـه ما لا يكون معربا؛ وذلك أنّك إذا قُلتَ: (يـا زيدُ)، و(يا عمرُو)، فقد أخرجتَه من بابه؛ لأنّ حَدَّ الأسـماءِ الظاهرةِ أن تُخبِر بها واحدٍ عن واحد غائـب، والمُخبَر عنه غيرهـا؛ فتقول: (قـال زيدٌ). فـ(زيـدٌ) غيرُك وغـيرُ المُخاطَـبِ. ولا تقول: (قال زيدٌ)، وأنتَ تَعنيه- أعني المخاطب- فلمّا قلتَ: (يا زيـدُ)، خاطبتَه بهذا الاسـم، فأدخلتَه في باب ما لا يكـون إلّا مبنيّا، نحو: (أنـتَ)، و(إيّاك)، والتاءِ في

(١٨٢) والغريب أنّ القوزي نفسه ذكر في وصف الكتاب أنّه "أوّل موسوعة عربيّة، تجمع المعارف اللغويّة في شتّى نواحيها. استنفد جهدا عظيما، تفتّق عن عمل "لم يسبقه إلى مثله أحدٌ قبله، ولم يلحق به مَن بعده"، فهو قمّة في الشمول لجوانب علم النحو، والإحاطة بأجزاء هذا الفنّ". المصطلح النحويّ: ٨٠. وينظر: أخبار النحويّين البصريّين: ٤٨. فكيفَ يصحُّ بعد هذا الوصفِ أنْ يُزعَمَ أنّ الكتابَ تعليميٌّ للمبتدئين؟!

(١٨٣) أخبار النحويّين البصريّين: ٥٠.

(١٨٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٩، فما بعدها.

(١٨٥) الكتاب: ٢/ ١٨٢- ١٨٣.

(قُمْتُ)، والكافِ في (ضربتُكَ) و(مررتُ بكَ). فلمّا أُخرجَ من باب المعرفة، وأُدخِل في باب المبنيّة؛ لزمه مثلُ حُكمِها، وبنيتَه على الضمّ؛ لتُخالِف به جِهةَ ما كان عليه مُعربا»[١٨٦] .

وتصوّر المبرّد هذا مُختلفٌ عن تصوّر سيبويّه اختلافا كُليّا. ذلك أنّ سيبويه كان يتلمّسُ وجها لدنو المنادى المفرد المعرفة من الاسم المعرب المرفوع، يستحقُّ به لقب (الرفعِ) لا لقب (الضمّ)، على النحو الذي تجلّى بوضوح في حواره مع الخليل الذي ذُكِرَ آنفا، في حين كان المبرّد يتلمّس وجها يبتعد به المنادى المفردُ المعرفةُ عن الاسم المعرب، ويضارع به المبنيّات بالأصالة، لذا عدّه كالمخاطَب الذي يُخاطَب بالضمير لا بالاسم الظاهر، فـ(يا زيدُ) عند المبرّد، ينبغي أن تكون (يا إياكَ). فـ(زيدٌ)- إذن- بمنزلة ضمير المخاطب، ولذلك بُنِيَ كما تُبنى الأسماء بناءً أصيلا، فاستحقّ بذلك لقب (الضمّ) لا لقب الرفع.

وعلى طريقة المبرّد جرى ابن السرّاج (٣١٦هـ)، فقال في المنادى المبنيّ: «وهو الاسم المفرد في النداء. الاسم المفرد ينقسم على ضربَيْنِ: معرفة، ونكرة. فالمعرفة: هو المضموم في النداء. والمعرفة المضمومة في النداء على ضربين: إحداهما ما كان اسما علما قبل النداء، نحو: (زيد)، و(عمرو)، فهو على معرفته؛ وضرب كان نكرة، فتعرّف بالنداء، نحو: (يا رجلُ، أَقْبِلْ)، صار معرفةً بالخطاب، وأنّه في معنى: (يا أيُّها الرجلُ). فهذان الضربانِ هما اللذانِ يُضمّانِ في النداء»[١٨٧]، وقال: «فإن قال قائلٌ: ما عَلَّمَنا أنّ قولَهم: (يا زيدُ)؛ مبنيٌّ على الضمِّ، لا مُعربٌ مرفوعٌ؛ قيل له: يدلّ على أنّه غيرُ مُعربٍ أنّ موضعَه نصبٌ، والدليلُ على ذلك أنّ المضاف إذا وقع موقعَ المفرد، نُصِبَ، تقول: (يا عبدَ اللهِ)؛ وأنّ الصفّةَ قد تُنْصَبُ على الموضعِ، تقول: (يا زيدُ الطويلَ)[١٨٨]. فلو كانت الضمّةُ إعرابا، لما جاز أن تنصبه إذا أضفناه، ولا أن تنصب وصفه»[١٨٩]، ثُمَّ رجع إلى النَفَسِ السيبويهيِّ، فقال: «لكنّا نقول: إنّه [١٩٠]مضمومٌ مضارعٌ للمرفوع، ويشبهه من أجل أنّ كلَّ اسمٍ متمكّنٍ يقع في هذا الموضع؛ يُضَمُّ، فأشبه- من أجل ذلك- المرفوعَ بـ(قامَ)، يعني: الفاعل، لأنّ كلَّ اسمٍ متمكّنٍ يلي (قام) فهو مرفوع؛ فلهذا حَسُنَ أن تتبعه النعتَ، فتقول: (يا زيدُ الطويلُ)، كما تقول: (قام زيدٌ الطويلُ)؛ و(يا زيدُ وعمرٌو)[١٩١]، فتعطف كما تعطف على المرفوع»[١٩٢].

وممّن جرى على طريقة المبرّد لا على طريقة سيبويه؛ أبو عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ). قال في المنادى المبنيّ: «وأمّا المعرفة، فعلى ضربَيْنِ: أحدهما ما كان معرفة قبل النداء، والآخر ما كان متعرِّفا في النداء؛ لتوجّهِ الخطاب إليه، وتحصيصِه به من بين جنسه. وكلا الضربَيْنِ مبنيٌّ على الضمّ، فمثال الأوّل: (يا زيدُ)، و(يا عمرُو)... ومثال الثاني: (يا رجلُ)، و(يا غلامُ)، و(يا امرأةُ)»[١٩٣]، وقال: «فهذان الضربان بُنِيا على الضمّ؛ لوقوعهما موقعَ أسماءِ الخطابِ. وأسماءُ الخطابِ يغلبُ عليها معاني الحروفِ، بدلالة أنّ كلَّ موضعٍ تقع فيه أسماء؛ يكون فيها دلالات الخطاب،

(١٨٥) الكتاب: ٢/ ١٨٢- ١٨٣.

(١٨٦)المقتضب: ٤/ ٢٠٤- ٢٠٥.

(١٨٧) الأصول: ١/ ٣٣٠.

(١٨٨)في الأصل: (يا زيدُ الطويلُ)، برفع (الطويل)، ويقتضي السياقُ نصبَه لا رفعَه.

(١٨٩) الأصول: ١/ ٣٣٢.

(١٩٠) في الأصل: (أنّه) بفتح همزة (إنّ).

(١٩١) في النص: (يا زيد وعمرٌو)، لكنّ السياق يقتضي الواو العاطفة قبل (يا).

(١٩٢) الأصول: ١/ ٣٣٢.

(١٩٣) الإيضاح العضدي: ٢٢٧- ٢٢٨.

وقـد تكون للخطاب مجرّدة من معاني الأسـماء، وذلك مثل الكاف في (ذلك)، و(أولئك)، و(هنالك)، و(النجـاك)؛ والتـاء في (أنـت). فلمّـا وقعت هذه الأسـماء في النداء مواقعَ الحروفِ، وما يغلب عليه شـبه الحروف؛ بُنِيَتْ»[١٩٤] . فهذا تصوّرٌ ممّا عليه المبرّدُ لا سـيبويه. وهـو التصوّر السـائد في كتب الخالفين[١٩٥]، إذ يوسـم المنادى المبنـيّ فيها بأنّه مضموم لا مرفوع، وأنّه إنّما بُنِيَ لأنّه يشـبه كافَ الخطـاب[١٩٦]. ولـم ينظـروا إليه نظرة سـيبويه الذاهبة إلى أنّه مبنيّ فيه مسلك من مسالك المعرب، إذ أخـذ سـماتٍ المرفـوع بلحاظ أن كلّ اسـم على غـراره، لا يقع في ذلـك الموقع إلّا مرفوعا، فأشـبه الفاعـل والمبتدأ، لذا جـاز في نعته والمعطوف عليه الرفع إعرابا لا بناءً.

الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين:

قـال سـيبويّه: «فالرفـع، والجـرُّ، والنصـبُ، والجـزمُ؛ لحـروفِ الإعـرابِ. وحـروفُ الإعـرابِ للأسـماء المتمكّنـة، وللأفعـال المضارعة لأسـماء الفاعلـينَ، التي في أوائلها الزوائـدُ الأربعُ: الهمزةُ، والتـاءُ، واليـاءُ، والنونُ. وذلك قولـك: (أَفْعَلُ أنا)، و(تَفْعَـلُ أنـتَ أو هـي)، و(يَفْعَلُ هـو)، و(نَفْعَلُ نحنُ)»[١٩٧]. ومن نافلة القول أنْ نذكر أن سيبويه يعنـي بـ(الأفعـال المضارعـة لأسـماء الفاعلين) الفعلَ المضارع، وأنّه مُعربٌ لأنّه مُضارعٌ لـ(اسم الفاعـل)، لكـنّ المهمَّ هـو وجه المشـابهة: من أيّ وجهٍ رأى سـيبويه أن الفعل المضارع يُشـبه اسمَ الفاعل؟

(١٩٤) الإيضاح العضدي: ٢٢٩.

(١٩٥) ينظر: اللمع: ١٩٥، فما بعدها، والمفصّل: ٦١، فما بعدها، وكشف المشكل: ٣٣١، والمقرّب: ١٩٢، فما بعدها، وشرح التسهيل: ١/ ٣٨٥، فما بعدها، وشرح ابن عقيل: ٢٥٨.

(١٩٦) ينظر: حاشية الخضري: ٢/ ٧٢.

(١٩٧) الكتاب: ١/ ١٣.

قال سـيبويه: «وإنّما ضارعتْ أسماءَ الفاعلينَ أنّـك تقول: (إنّ عبـدَ اللهِ لَيَفْعَـلُ)، فيوافق قولك: (لَفاعـلٌ)، حتّى كأنّك قُلتَ: (إنّ زيدا لَفاعلٌ)، فيما تريـد من المعنـى. وتلحقُه هذه الـلامُ كما لحقتِ الاسـمَ، ولا تلحقُ (فَعَلَ) اللامُ. وتقول: (سـيفعلُ ذلـك)، و(سـوفَ يفعـلُ ذلـك)، فتُلْحِقُهما هذين الحرفَـيْنِ لمعنى، كما تَلحقُ الألفُ واللامُ الأسـماءَ للمعرفـة»[١٩٨] . يرمـي سـيبويه إلى أن الفعـلَ المضارعَ اتّسـمَ بسماتٍ من سمات اسـمِ الفاعل؛ فحـلّ في الموقع النحويّ الـذي يقع فيه، ووافقه في المعنى النحويّ، فضلا على أنّ في المضارع شـياعا في دلالتِـه على الزمن، إذ يدلّ بصيغته (يَفْعَلُ) على الحال والاسـتقبال، ويتعيّن للاسـتقبال بالسـين و(سـوف)، فهو من هذه الناحية يتسم بما تتّسم به النكرة من شياع، وتتعيّن بالألف واللام.

على أن الفعل المضارع يبقى من حيث التصنيف المقـوليّ، في ضمـن مقولة الفعل، لا مقولة الاسـم، وذلـك بالنظـر إلى الموقـع النحـويّ نفسـه. قال سـيبويه: «ويُبَيِّنُ لك أنّها ليستْ بأسـماءٍ؛ أنّك لو وضعتَها مواضعَ الأسـماءِ، لم يَجُـزْ ذلك. ألا ترى أنّـك لو قلتَ: (إنّ يَضْرِبَ يأتينا)، وأشـباه هذا، لم يكن كلامـا؟! إلّا أنّها ضارعتِ الفاعلَ لاجتماعهما في المعنى... ولدخول اللام. قـال جلَّ ثناؤه ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُـمُ بَيْنَهُمْ﴾[١٩٩]، أي: حاكم، ولِما لحقها من السـين و(سـوف) كما لحقـتِ الاسـمَ الألفُ والـلامُ للمعرفـة»[٢٠٠] . فالمضارعـة التـي يرمي إليها سـيبويه هي مضارعة في المعنى والاستعمال النحويّ، لا مضارعة شـكلّية عـلى نحو ما آل إليه الأمر عند الخالفين. إنّها مضارعة الاتّسام بسماتٍ معنويّة واستعماليّة من سـمات اسم الفاعل، بها

(١٩٨) الكتاب: ١/ ١٤.

(١٩٩) النحل: ١٢٤.

(٢٠٠) الكتاب: ١/ ١٤- ١٥.

انضوى الفعل المضارع تحتَ سمّة الإعراب التي هي سمة اسميّة في المقام الأوّل. قال الزجاجيّ (٣٣٧هـ): «قال الخليل وسيبويه وجمهور البصريّين: المستحقُّ للإعرابِ الأسماءُ. والمستحقُّ للبناءِ الأفعالُ والحروفُ. هذا هو الأصلُ. ثُمَّ عرض لبعض الأسماءِ علّةٌ منعتْها من الإعراب؛ فبُنِيَتْ، وتلك العلّةُ مشابهةُ الحرفِ. وعرض لبعض الأفعال ما أوجبَ لها الإعرابَ؛ فأُعرِبَتْ، وتلك العلّةُ مضارعةُ الأسماء. وبقيتِ الحروفُ كلُّها على أصولها، مبنيّةً؛ لأنّه لم يعرض لها ما يُخرجُها عن أصولها»[٢٠١].

إنّ تقارض السمات بين المقولات النحويّة في الاستعمال النحويّ؛ من الأمور التي تمثّل ملحظا واسعا في تصوّرات سيبويه. فالفعل الماضي إنّما بُنِيَ على الفتح، لا على السكون؛ لأنّ فيه شيئا من مضارعة الاسم، وشيئا من مضارعة الفعل المضارع، على أنّها مضارعة لا ترتقي إلى مضارعة الفعل المضارع لاسم الفاعل، فلم يستوجب بها إعرابا كالمضارع، بل هي مضارعة أدنى من مضارعة المضارع لاسم الفاعل، فبقي على أصل البناء، لكنّه، لم يُبنَ على أصل البناء، وهو السكون، بل بُنِيَ على حركةٍ أصليّة من حركات الإعراب التي تكون في الأسماء والأفعال، وهي الفتح. قال سيبويه: «والفتحُ في الأفعال التي لم تجرِ مجرى المضارعة قولُهم: (ضَرَبَ)، وكذلك كلُّ بناءٍ من الفعل كان معناه (فَعَلَ). ولم يُسكِّنوا آخِرَ (فَعَلَ)؛ لأنّ فيها بعض ما في المضارعة، تقول: (هذا رجلٌ ضَرَبَنا)، فَتَصِفُ بها النكرة، وتكون في موضع (ضاربٍ) إذا قلتَ: (هذا رجلٌ ضاربٌ).

(٢٠١) الإيضاح في علل النحو: ٧٧.

وتقول: (إنْ فَعَلَ فعلتُ)، فيكون في معنى: (إنْ يَفْعَلْ أَفْعَلْ)، فهي فعلٌ كما أنّ المضارعَ فِعْلٌ، وقد وقعتْ موقعَها في (إنْ)، ووقعتْ موقعَ الأسماء في الوصف، كما تقع المضارعةُ في الوصف، فلم يُسكِّنوها كما لم يُسكّنوا من الأسماءِ ما ضارع المتمكّن»[٢٠٢]، ولا ما صُيِّرَ من المتمكّن في موضعٍ بمنزلةِ»[٢٠٣]غير المتمكّن»[٢٠٤] .

أمّا فعلُ الأمرِ، فإنّه لا يضارع الأسماء المتمكّنه، بل لا يضارع الفعل المضارع. لذا كان بناؤه على أصل السكون. قال سيبويه: «والوقفُ قولُهم: (اضْرِبْ)، في الأمر، ولم يُحرِّكوها؛ لأنّها لا يُوصَفُ بها، ولا تقع موقع المضارعة؛ فبعُدتْ من المضارعة بُعْدَ (كَمْ)، و(إذْ)، من المتمكّنة»[٢٠٥] .

وقد وجدتْ تصوّرات سيبويه بشأن المضارع صدًى عند الخالفين، وإن انحرفتْ بعضُها عنها؛ لتتجه نحو المنحى الشكليّ في المضارعة ولا سيّما عند المتأخرين. قال المبرّد (٢٨٥هـ): «اعلم أنّ الأفعالَ إنّما دخلَها الإعرابُ لمضارعتِها الأسماءَ، ولولا ذلك لم يجب أن يُعربَ منها شيءٌ. وذلك أنّ الأسماءَ هي المُعربة... وإنّما ضارع الأسماءَ من الأفعال؛ ما دخلتْ عليه زائدةٌ من الزوائد الأربع التي توجبُ الفعلَ غيرَ ماضٍ، ولكنّه يصلُحُ لوقتَيْنِ: لما أنت فيه، ولما لم يقع... وذلك قولك:

(٢٠٢) مثّل سيبويه لهذا بقوله: "فالمضارع: (مِنْ عَلُ)، حرّكوه لأنّهم قد يقولون: (مِنْ عَلٍ)، فيُجْرونه". الكتاب: ١/ ١٦.

(٢٠٣) مثّل سيبويه لهذا بقوله: "وأمّا المتمكّن الذي جُعِلَ بمنزلةِ غيرِ المتمكّن في موضعٍ، فقولُك: (ابْدَأْ بهذا أوّلُ)، و(يا حَكَمُ)". الكتاب: ١/ ١٦.

(٢٠٤) الكتاب: ١/ ١٦.

(٢٠٥) الكتاب: ١/ ١٧.

(٢٠٦) النحل: ١٢٤.

(أَفْعَلُ أنا)، و(تَفْعَلُ أنتَ أو هي)، و(نَفْعَلُ نحنُ)، و(يَفْعَـلُ هو). وإنّما قيل لها: مضارعة؛ لأنّها تقع مواقـعَ الأسـماءِ في المعنـى. تقول: (زيـدٌ يقومُ)، و(زيـدٌ قائمٌ)، فيكـون المعنى فيهمـا واحدا؛ كما قال عزَّ وجـلَّ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُـمُ بَيْنَهُمْ﴾[٢٠٦] ، أي: لحاكم. وتقول: (زيدٌ يأكلُ)، فيصلُحُ أن يكون في حـالِ أَكْلٍ، وأن يأكلَ فيما يُسـتقبَل؛ كما تقول: (زيـدٌ آكلٌ)، أي: في حـال أَكْلٍ، و(زيـدٌ آكلٌ غدا). وتلحقهما الزوائدُ لمعنى؛ كما تلحق الأسماءَ الألفُ واللامُ للتعريف؛ وذلك قولُك: (سيفعلُ)، و(سوف يفعـلُ)، وتلحقهـا الـلام في (إنّ زيـدا لَيَفْعَلُ)، في معنـى (لَفاعِلٌ). فالأفعـالُ ثلاثةُ أصنـافٍ: منها هذا المضـارع الذي ذكرناه، و(فَعَـلَ) وما كان في معنـاه لما مضى، وقولُك: (افْعَـلْ) في الأمر. وهذان الصنفانِ لا يقعانِ في معاني الأسماءِ، ولا تلحقهما الزوائد [٢٠٧] كما تلحق الأسماء»[٢٠٨] .

وواضـح أنّ تصـوّرات المـبرّد هـي تصوّرات سيبويه في الشـأن الذي نحن فيه، على أنّنا سنجد ابن الـسرّاج (٣١٦هـ)، يقـصر المضارعة على ما في المضـارع في شـياع الدلالة على زمنَـيْنِ: الحال، والاسـتقبال، فيتعيّن بالسين و(سوف) للمستقبل وحده، كما يتعيّن شـياع النكرة بـ(أل)؛ ويصرفُ النظـرَ عن مسـألة الموقعيّة التـي كانت ملحوظة عند سيبويه والمبرّد، أي: مسألة وقوع المضارع في مواقـع نحويّة يقع فيها اسـم الفاعل، مع الاتّحاد في المعنـى النحويّ، لا المقامـيّ، ولا البلاغيّ. قال: «والأفعال التي يسـمّيها النحويّـون (المضارعةَ): هـي التي في أوائلها الزوائـد الأربع: الألف، والتاء، واليـاء، والنـون؛ تصلُـحُ لما أنت فيه مـن الزمان، ولما يُسـتقبَل، نحو: (آكُلُ)، و(تـأكُلُ)، و(يأكُلُ)، و(نـأكُلُ)، فجميـع هـذا يصلُـحُ لما أنـت فيه من الزمـان، ولما يُسـتقبَل، ولا دليـل في لفظه على أيِّ الزمانَـيْنِ تريدُ، كمـا أنّه لا دليـلَ في قولك: (رجلٌ فَعَلَ كذا وكذا) أيّ[٢٠٩] الرجـال تريد، حتّي تُبَيِّنَه بشيءٍ آخر. فإذا قُلْتَ: (سيفعل)، و(سوف يفعل)، دلّ عـلى أنّك تريد المسـتقبل، وتُـرِكَ الحاضر على لفظـه، لأنّـه أولى بـه، إذ كانت الحقيقـة إنّما هي للحاضر الموجود لا لما يتوقَّع أو قد مضى؛ ولهذا ما ضارَعَ[٢١٠] الأسماءَ عندهم، ومعني ضارع: شابَهَ؛ ولما وجدوا هذا الفعل الذي في أوائله الزوائد الأربع؛ يعمُّ شـيئَيْنِ: المسـتقبلَ والحاضرَ، كما يعمُّ قولُك: (رجل)؛ (زيدا)، و(عمرًا). فإذا قلتَ: (سـيفعل)، أو (سـوف يفعل)، خصَّ المستقبل دون الحاضر، فأشـبه (الرجـلَ) إذا أدخلتَ الألفَ والـلامَ عليه، فخصصـتَ به واحدا ممّن له هذا الاسـم، فحينئذ يَعلم المخاطبُ مَنْ تريـد، لأنّك لا تقول: (الرجل)، إلّا وقد علم مَن تريد منهم» [٢١١] .

وبنـى أبو عليّ الفـارسيّ (٣٧٧هـ) تصوّراته بشـأن المضارعـة بصفـة عامّـة، على تصـوّرات سـيبويه، فقال: «والأفعـال المضارعة مـا لحقَتْ أوائلَها زيادةٌ مـن هذه الزيادات الأربع، التي هي: الهمـزةُ في (أفعلُ أنـا)، والنـونُ في (نفعلُ نحنُ)، والتـاءُ في (تفعـلُ أنـتَ أو هي)، واليـاءُ في (يفعلُ

(٢٠٧) يقصد بها: السين، و(سوف)، ولامَ التوكيد. فهذه الحروفُ لا تلحق الفعل الماضي ولا فعل الأمر، بل تلحق الفعل المضارع لتخصيص زمانه، كما تلحق (أل) التعريف النكرةَ، لتعيينها بعد الشياع.

(٢٠٨) المقتضب: ٢/ ١- ٢.

(٢٠٩) هكذا في الأصل. ويستقيم المعني بـ(على أيّ الرجال).

(٢١٠) هكذا في الأصل. ويستقيم المعنى بحذف (ما).

(٢١١) الأصول في النحو: ١/ ٣٩- ٤٠.

هـو). فهذه الأفعـالُ أُعرِبَـتْ لمضارعتِها الاسـم، ومشـابهتِها له، وذلـك أنّه إذا قيل: (هـو يَفعلُ)، صلحَ أن يكون للحال أو الاسـتقبال؛ فإذا ألحقتَ السـين أو (سوف)، فقيل: (سـيفعلُ)، أو (سوفَ يفعـلُ)، خلصـتْ للاسـتقبال، وزال- بدخـول الحرفِ عليه- الشـياعُ الـذي كان فيه قبلُ؛ فصار كالاسـمِ إذا دخلـت عليـه لامُ التعريـف، نحـو: (الرجـلُ)، و(الغـلامُ)، فقصرتَه عـلى مخصوص بعـد أن كان شـائعا. فمضارعتُها الاسـمَ أوجبتْ لهـا جملةَ إعرابِهـا الذي هـو: الرفـعُ، والنصبُ، والجزمُ. فأمّـا الرفعُ فيها خاصّة، فلوقوعِها موقعَ الاسـمِ خاصّـةً، كقولنا: (مـررتُ برجـلٍ يكتبُ)، فـ(يكتبُ) ارتفـع لوقوعه موقعَ (كاتب). فالمعنى الـذي رُفِعَتْ به غيرُ المعنى الـذي أُعْرِبَت به»[٢١٢]. وقال الجرجانيّ (٤٧٤هـ): «وينبغي أنْ يُعلَمَ أنّ المقصودَ بقوله: (ارتفـعَ لوقوعه موقعَ كاتب)؛ أنّ وقوعَه موقِعا يصلُحُ للاسـم هو الذي رفعَه، لا أنّ كونَـه بمعنى (كاتـبٍ) أوجبَ رفعَـه. ألا ترى أنّك تقولُ: (يقـومُ الزيدانِ)، و(يخرجُ القومُ)، فترفعُه وإن لم يكن بمعنى (قائـمٍ)، إذ لا تَقْدِرُ أن تقولَ: (قائـمٌ الزيدانِ)، و(قائمٌ القـومُ)؛ فارتفاعُه لأجل وقوعِه موقعَ جنسِ الاسـمِ. ألا تـرى أنّك إذا قُلتَ: (يقومُ الزيدانِ)، أمكنكَ أن تأتي بالاسـم؛ فتقول: (الزيـدانِ قائمانِ)، أو (زيـدٌ أخوكَ). وإذا لم يكن الفعـلُ مرفوعا، لـم تقدرْ على الإتيانِ بالاسـم. ألا ترى أنّك إذا قلـتَ: (لن يخرجَ زيدٌ)، لم يمكنْك أن توقعَ الاسـمَ بعد (لن)، فتقـول: (لن زيدٌ خارجٌ)، كمـا يمكنك أن توقعَه بعد (هل) مثلا، فتقول بدلَ قولِك (هـل يخرجُ زيدٌ): (هل زيـدٌ أخوك؟). ولو كان موجبُ الرفـعِ في (يكتبُ) موافقتَه لـ(كاتب) في المعنـى، دونَ وقوعِه موقعَ الاسـمِ على الإطلاقِ؛ لَوَجَبَ ألّا يجوزَ (يقومُ الزيدانِ)، لأنّك لا تقدرُ على أن تقولَ: (قائمٌ الزيدانِ)»[٢١٣].

وعـلى طريقـة ابـن سرّاج، جـرى ابـن برهان (٤٥٦هـ)، فقصر المضارعة على مسـألة السـين و(سـوف) و(أل) التعريف، فقال: «وإنّما قيل لها حروف المضارعة[٢١٤]؛ لأنّها بدخولها عليها [٢١٥]، ضارعـتِ الأسـماءَ. ألا تـرى أنّك تقـولُ: (رجلٌ)، فيكـون مشـتركا بـين الأشـخاص، فـإذا أردتَ إخلاصـه، ألحقتَه الألفَ واللامَ، فقلتَ: (الرجلُ). وكذلك تقول: (يضربُ)، فيصلح لزمانَيْنِ: الحال، والاسـتقبال. فـإذا أردتَ إخلاصه من الاشـتراك، قلتَ: (سـيضربُ)، أو (سـوف يـضربُ)، فصار للمستقبل وحده»[٢١٦].

وإذا صِرنا إلى المتأخرين، فسـنجد أنّهم يَنْحَوْنَ بالمضارعـة إلى المشـابهة في الحركات والسـكنات وعَـدَدِ الحـروف، التي لم تكن مـن ضمن تصوّر سـيبويه، مع الاحتفـاظ بتصوّره أو بـشيءٍ منه، أو التخـلّي عنـه بالكُلّيّـه. قـال الحيـدرة اليمنيّ (٥٩٩هـ): «وأمّا عِلَّتا إعرابِ المستقبل[٢١٧]، فهما: مشـابهتُه لاسـم الفاعل من جهة أنّ عَدَدَ حروفِه وحركاته وسـكناته كعـددِ حروف اسـم الفاعل،

(٢١٢) الإيضاح العضدي: ١٣- ١٤. وينظر: المقتصد: ١١٧- ١٢١.
(٢١٣) المقتصد: ١٢١.

(٢١٤) يقصد حروف (أنيت).
(٢١٥) أي: على الأفعال.
(٢١٦) شرح اللمع: ١/ ٨.
(٢١٧)يقصد بـ(المستقبل) هنا: المضارع إن دلّ على الحال أو الاستقبال. من باب إطلاق الجزء وإرادة الكلّ.

وتصفّح ذلك في (ضاربٍ)، و(يَـضْرِبُ)؛ والثانية: أنّ الفعـلَ يقـعُ موقـعَ الاسـمِ في ثلاثـة مواضع، وهي: الصفـة، والحال، والخبر. فتقول في الصفة: (جاءنـي رجلٌ يَضْحَـكُ)، كما تقـول: (ضاحكٌ)؛ وفي الحـال: (جاءنـي زيـدٌ يضحكُ)، كمـا تقول: (ضاحـكا)؛ وفي الخبر: (زيدٌ يضحكُ)، كما تقول: (زيدٌ ضاحكٌ). وهذه المواضع كلُّها للاسـمِ، فوقعَ الفعـلُ فيهـا موقعَـه، وأدّى معناه، فشـابهَه من هاهنا مع الوجه الأوّل، فاسـتحقّ الإعـرابَ لِذَيْنِكَ الوجهَيْنِ» [٢١٨]. فقد أتى الحيدرة بمسألة المشابهة في عدد الحروف والحركات والسـكنات، وأخذ من تصوّر سـيبويه مسألة الموقعيّة والاتّفاق في المعنى النحـويّ، وتَـرَكَ مِن تصوّره مسـألة التخصيص بالسين و(سوف)، وبـ(أل) في الاسم.

وكان ابـن مالك (٦٧٢هـ) قد ذهب بالمضارعة مذهبـا آخـر، هـو أنّ الفعـل المضـارع والاسـم تتعاورهما المعاني الموجبـة للإعراب. قال بعد أن ذكر أنّ المعاني التي تعتري الكَلِمَ على ضربين[٢١٩]: «والثاني مـن الضربَيْنِ: ما يعـرض مع التركيب؛ كالفاعليّـة، والمفعوليّـة، والإضافة؛ وكـونِ الفعلِ المضـارع مأمـورا بـه، أو معطوفـا، أو عِلَّـةً، أو مستأنَفا. وهذا الضربُ تتعاقب معانيه على صيغةٍ واحدة، فتفتقر إلى إعرابٍ يميز بعضها من بعض. والاسـمُ والفعـلُ المضارعُ شريـكانِ في قبول ذلك مع التركيب، فاشـتركا في الإعراب، لكنّ الاسم عند التبـاسِ بعضِ ما يعرض له ببعـضٍ؛ ليس له ما يُغنيـه عن الإعـراب، لأنّ معانيه مقصـورة عليه، فجُعِـلَ قبولُه لهـا واجبا، لأنّ الواجـبَ لا محيصَ عنـه. والفعـلُ المضـارعُ وإن كان قابلا بالتركيب لمعانٍ، يُخافُ التبـاسُ بعضِها ببعضٍ؛ فقد يُغنيه عـن الإعـراب تقديرُ اسـمٍ مكانَه، نحـو: (لا تُعنَ بالجفـاءِ وتمـدح عمـرا)، فإنّه يحتمـلُ أن يكون نهيـا عن الفعلَـيْنِ مطلقـا، وعن الجمـع بينهما، وعـن الجفاء وحده مع اسـتئناف الثاني، فالجزمُ دليـلُ الأوّل، والنصب دليل الثانـي، والرفع دليل الثالـث. ويغني عن ذلـك وضعُ اسـمٍ موضعَ كلِّ واحدٍ مـن المجزوم والمنصـوب والمرفوع، نحو أن تقـولَ: (لا تُعنَ بالجفاءِ ومدحِ عمرٍو)، و(لا تُعنى بالجفـاءِ مادحا عمـرا)، و(لا تُعنَ بالجفـاءِ ولكَ مدحُ عمرٍو). فقد ظهر بهذا تفاوتُ ما بين سـببي إعرابِ الاسـمِ وإعرابِ الفعـلِ في القوّة والضعفِ، فلذا جُعِلَ الاسـمُ أصـلا، والمضارعُ فرعـا»[٢٢٠] .

هذا هو وجـه المضارعة بين الفعـل المضارع عند ابـن مالـك (٦٧٢هـ)، وهو عنـده أولى من القول بمسألة الإبهام والتخصيص التي لحظها سيبويه، ومسألة المشاكلة في الحركات والسكنات التي قال بها متأخـرّون. قال: «والجمـع بينهما بما ذكرتُه أولى مـن الجمـع بينهمـا بالإبهـام والتخصيص، ولامِ الابتـداء، ومجـاراةِ المضارعِ اسـمَ الفاعلِ في الحركـة والسـكون؛ لأنّ المشـابهة بهـذه الأمـور بمعزل عمّا جيء بالإعراب لأجله، بخلاف المشابهة التي اعتبرتُها؛ ولأنّ في الفعل الماضي من مشـابهةِ الاسمِ ما يقاومُ المشابهةَ المَعْزُوةَ للمضارع، ولعلّها أكمـلُ. فمِن ذلك أنّ الفعـل الماضي إذا ورد مجرّدا مِـن (قَدْ) كان مُبهما مِن بُعْـدِ الماضي وقُرْبِه، وإذا اقترن بـ(قـد) فقد تخصّص للقُرْبِ. فهذا شـبيهٌ

(٢١٨) كشف المشكل: ٥٠٦- ٥٠٧.

(٢١٩) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٤.

(٢٢٠)شرح التسهيل: ١/ ٣٤- ٣٥.

بإبهام المضارع عند تجرّده من القرائن، وتخلُّصِه للاستقبال بحرف التنفيس. وأمّا لامُ الابتداءِ، وإن كان للمضارع بها مزيدُ شَبَهٍ بالاسم، لكونها لا تدخلُ إلّا عليهما؛ فتقاومُها اللامُ الواقعةُ بعد (لو)، فإنّها تصحبُ الاسمَ والفعلَ الماضي خاصّة، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ﴾[٢٢١]، و﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾[٢٢٢]. وليس الاعتبار بتلك أحقَّ من الاعتبار بهذه، ولو لم يظفر بهذه؛ لقاومَ تلك تاءُ التأنيثِ؛ فإنّها تتّصل بآخر الماضي كما تتّصل بآخر الاسم، فحصل للماضي بذلك مثلُ ما حصل للمضارع بلام الابتداء. ويقاومُ لامَ الابتداء- أيضا- مباشرةُ (مذ)، و(منذ)؛ فإنّ الماضي يشاركُ الاسمَ فيهما دون المضارع. وأمّا مجاراةُ المضارعِ اسمَ الفاعلِ في الحركة والسكون؛ فالماضي غيرُ الثلاثيِّ شريكُه فيها، وإنّما يختصُّ بها المضارعُ إذا الماضي على (فَعَلَ) مطلقا، أو على (فَعِلَ) مُتعدِّيا. وللماضي ما يقاومُ الفائتَ مِن اتّحادِ وزنِه ووزن الصفة والمصدر وتقاربهما، فالاتّحادُ نحوُ: (طَلَبَ طَلَبا)، و(حَلَبَ حَلَبا)، و(غَلَبَ غَلَبا)؛ و(فَرِحَ)، و(أَشِرَ)، و(بَطِرَ)، فهو: (فَرِحٌ)، و(أَشِرٌ)، و(بَطِرٌ)؛ والتقاربُ نحوُ: (تَعِبَ تَعَبا)، و(حَسَبَ حَسْبا)، و(كَذَبَ كَذِبا). ولا ريب في أنّ التوازنَ في هذا الضربِ أكملُ منه في: (يَضْرِبُ)، فهو (ضاربٌ). فبانَ بما ذكرناه تفضيلُ ما اعتبرناه»[٢٢٣].

وعلى كلّ حال ظلَّ متأخرون على القول بمسألة المشاكلة بين الحركات والسكنات مع الاحتفاظ بشيء من تصوّر سيبويه. قال السيوطيّ (٩١١هـ): «والمعربُ من الأفعالِ المضارعُ بالإجماع، لكن اخْتُلِفَ في علّة إعرابِه. فقال البصريّون: إنّما أُعْرِبَ لمشابهتِه الاسمَ في إبهامِه وتخصيصِه، فإنّه يصلُحُ للحال والاستقبال، ويتخلّص إلى أحدهما بأحد الأمور السابقة[٢٢٤]، كما أنّ الاسمَ يكون مُبهما بالتنكير، ويتخصّص بالتعريف. قيل: وفي دخول لام الابتداء عليه، كما تدخل على الاسم، فإنّ ذلك يدلّ على مشابهة بينهما، ولذا لم تدخل على الماضي والأمر. والأصحُّ أنّه لا عبرة بدخول اللام في الشبه؛ لأنّها دخلتْ بعد استحقاق الإعراب، لتخصيص المضارع بالحال، كما خصَّصَتْه السينُ ونحوُها بالاستقبال. وزاد بعضُهم في وجوه الشبه جَرَيانَه على حركاتِ اسمِ الفاعلِ وسكناتِه»[٢٢٥].

الخاتمة:

تأمّل هذا البحثُ في نصوصٍ من باب (مجاري أواخر الكَلِمِ) من مقدّمة كتاب سيبويه. وخلص إلى جملةٍ من النتائج، من أبرزها:

١- يقصد سيبويه بـ(مجاري أواخر الكَلِمِ)؛ حركاتِ أواخرِ الكلماتِ مع موجبِها من إعرابٍ أو بناءٍ. لذا عدّها ثمانية مع أنّها في اللفظ أربعة لا ثمانية.

٢- سار الخالفون على هذا التصوّر الذي يميز مجاري أواخر المعرب من أواخر المبنيّ، وخالفوه في ترتيب المجاري، إذ كان الغالب عند سيبويه أن يبدأ بالنصب من ألقاب الإعراب، وبالفتح

(٢٢١) البقرة: ١٠٣.

(٢٢٢)الأنفال: ٢٣.

(٢٢٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٥- ٣٦.

(٢٢٤) يقصد: اللامُ، والسين، و(سوف).

(٢٢٥) الهمع: ١/ ٥٤.

مــن ألقاب البناء، وهم يبــدؤون بالرفع من ألقاب الإعــراب، وبالضمّ مــن ألقاب البناء. وســبب ذلك أن ســيبويه كان معنيّا بفكــرة التكوين والتكوّن في فضــاء الجملة، والمنصوباتُ هــي أكثرُ مكوَّناتِ العامــلِ، في حــين كان الخالفــون معنيّــين- في المقــام الأولِّ- بالموضوعات النحويّــة: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، على نحو ما هو مألوف في مدوّنات النحو السائد، كشروح الألفيّة.

٣- أوثــر عن الكوفيّين أنّهم قد يســتعملون ألقاب الإعــراب لألقــاب البنــاء، وألقــاب البنــاء لألقاب الإعراب، أو يخلطون بينهــا، ولا يفرّقون. ولعلّهم فعلــوا ذلــك لغرض مخالفــة البصريّــين، لِما بين الفريقين من منافســة تجاوزت حــدود الأغراض العلميّة.

٤- وردتْ أول إشــارة للعامــل عنــد ســيبويه، في هذا البــاب (باب مجــاري أواخر الكَلِــمِ)، مفردًا، ومجموعــا، ومعرّفــا بــ(أل)، ولم يشرح ســيبويه مفهوم العامل في حين كان يُعنى بشرح مفهومات أخرى؛ ممّــا يعني أنّ مفهومَ العامــلِ كان مألوفا وســائدا في عصره، وقبل عــصره في مرحلة النحو الشفاهي غير المدوّن.

٥- لا تتمثّل وظيفة العامل عند سيبويه في إحداث العلامة الإعرابيّة، بــل في الوظائف التكوينيّة التي يقــوم بهــا في فضــاء الجملة. وهــي وظائف ذات أبعــاد لغويّة خالصــة، كالربط العامــلي، وخطيّةِ عمل العامل، ومنهجِ التدوين، والمقبوليّةِ النحويّة.

٦- يمثِّــلُ الربــطُ العامــليّ مضمــونَ الوظائــف التركيبيــة التي تنشــأ بها العلاقــات النحويّة بين العامل والمعمول، كعلاقة الإســناد التي تنشــأ بها الجملة في أبســط صورها، وكعلاقــات المفعولية، والحاليّــة، والظرفيّة، وغيرها مــن العلاقات التي تمتدّ بها الجملة بعد نشوئها في أبسط صورها.

٧- وتــبرز (خطيّة عمل العامــل) من خلال ثلاثة أبعاد لغويّــة، هي: البعد التكوينــيّ الذي يضرِبُ إلى أنّ الجملة تنشــأ في اتّجــاه أفقيّ، يبدأ بالعامل وينتهــي بالمعمــولات على حســب الأصل المفترض للجملــة في العربيّة؛ والبعد المفهوميّ الذي يضربُ إلى أنّ العامــلَ يمثّل مرجعيّة في تحديد المفهومات النحويّــة، بالنســبة لنــوع الجملــة، وبالنســبة للمعمــولات المكوّنــة به؛ والبعــد التمييــزيّ الذي يــضربُ إلى أنّ النظام الخطيّ لعمل العامل تنماز بــه المجــالات النحويّة بعضُها مــن بعضها الآخر، كمــا رأينا كيف ماز ســيبويه الحال من الفاعل أو المفعول بحسب الموقعيّة في فضاء الجملة.

٨- لقــد كان التدويــن النحــويّ بُعْدا مــن الأبعاد اللغويّــة لمفهوم العامــل عند ســيبويه؛ إذ عرض الأنمــاط التركيبيّــة في كتابــه عــلى ثلاثة أقســام: قســم للأنماط التركيبيّة المكوّنــة بالعامل الفعلِ، وقســم للأنماط التركيبيّــة التي يمكــن أن تكون مكوَّنة بعامل فعلٍ أو عامل مبتدأ، وقسم للأنماط التركيبيّة المكوَّنة بالعامل المبتدأ.

٩- يعدُّ ســيبويه أكثر النحويّــين عناية بالمقبوليّة النحويّة بوصفهــا بعدا من الأبعاد اللغويّة لمفهوم العامل، فعقد عليها بابا تأصيليّا في مقدمة الكتاب، أسماه (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)، تردّد صــداه في أثنــاء المتن من خــلال معالجة كثير من النصوص.

١٠- انحرف مفهوم العامل عند الخالفين عنه عند ســيبويه، حتى آل عندهم إلى علّة لتفســير العلامة الإعرابيّــة، فهو الرافــع، أو الناصب، أو الخافض،

أو الجازم. واختفى عندهم كونه العنصر النحويّ المكوِّن لعناصر الجملة الأخرى (المعمولات)؛ فهو عندهم أقرب إلى العلّة الفلسفيّة منه إلى العنصر البنائيّ التكوينيّ.

١١- حرفُ الإعراب من المصطلحات التي تكرّرت في باب (مجاري أواخر الكلم من العربيّة)، ويقصد به سيبويه: الحرف الأخير الذي من الكلمة المعربة التي تحلّ فيه العلامة الإعرابيّة، ظاهرةً أو مقدّرة. وساد هذا التصوّر عند الخالفين، وإن كان بعضهم جعل حرف الإعراب لآخر الكلمة مطلقا، معربةً كانت أو مبنيّة.

١٢- مذهب سيبويه أن علامات الإعراب، إنّما هي حركات قصيرة، لا طويلة، لذا عدّ الألف، والواو، والياء، في المثنى والمجموع على حدّه؛ حروفَ إعرابٍ، لا علاماتِ إعراب. أمّا كونها علامات إعراب فأمرٌ حادث بعد سيبويه.

١٣- التمكّن- عند سيبويه- سمةٌ قبليّة في الأسماء، لا في الأفعال، ولا في الحروف، أي: إنّها سمة أوليّة في الاسم قبل أن تطرأ عليه عوارض التركيب الصرفيّ، أو التركيب النحويّ. ويترتّب على فكرة التمكّن مقولةُ الإعراب ومقولةُ والبناء؛ إذ الإعراب وألقابُه من رفع، ونصب، وجرّ، وجزمٍ، إنّما هو للأسماء المتمكّنة في بابها، وللأفعال المضارعة؛ والبناء وألقابه إنّما هو للحروف، وغير المضارع من الأفعال، وللأسماء غير المتمكّنة المشبّهة بالحروف. وساد هذا التصوّر عند الخالفين وإن نَحَوْا بالمضارعة منحى غير الذي نحا به سيبويه.

١٤- ماز سيبويه بصرامة ألقاب الإعراب من ألقاب البناء، ومع هذا لحظ أن مقولاتٍ مبنيّة قد تقترب في التركيب النحويّ من المقولة المعربة، فتقع في ذلك التركيب بين بين، أي: بين المعرب والمبنيّ، فاستحقتْ بذلك عنده لقبا من ألقاب الإعراب، لا من ألقاب البناء؛ كما هو الحال في المنادى المفرد المعرفة الذي وصفه بأنّه مرفوع، لا مبنيّ، مع اعترافه بأنّه في محل نصب. وكان يفعل ذلك عن قصد ووعي؛ لإدراكه أنّ هذه المقولة المبنيّة قد اقترضتْ من سمات المقولة المعربة، إذ كلّ مفرد معرفة وقع في النداء ملازمٌ لحال الرفع، فأشبهَ المبتدأَ، والواقعَ بعد الفعلِ، فاستحقّ بذلك لقبا من ألقاب الإعراب لا ألقاب البناء. وغيرُ مقبولٍ ما ذهب إليه بعضهم من أنّ سيبويه فعلَ ذلك تسامحا في المصطلح، وتقريبا للمبتدئين؛ فسيبويه يعي مصطلحاته، ويستعملها بحرص شديد، ثُمَّ إنّ كتابه موسوعة في التصوّر النحويّ، لا كتاب مبتدئين. وقد أهدر الخالفون تصوّرات سيبويه بشأن المنادى المرفوع، وجروا على النقيض منها.

ثبتُ المظانِّ

١- أخبار النحويّين البصريّين، السيرافيّ (٣٦٨هـ)، اعتنى بنشره: فربنس كرنكو، بيروت: المطبعة الكاثوليكيّة، ١٩٣٦م.

٢- الأصول في النحو، ابن السرّاج (٣١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ط٣، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٣- الإيضاح العضديّ، الفارسيّ (٣٧٧هـ)، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٤- الإيضاح في علل النحو، الزجاجيّ (٣٣٧هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ط٣، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٥- تأمّـلات في باب (علم ما الكَلِمُ من العربيّة) من مقدّمة كتاب سـيبويه، د.سـعيد أحمد البطاطي، مجلّة (الآداب للدراسـات اللغويّـة والأدبيّة)، كليّة الآداب، جامعة ذمار، العدد٨، ديسمبر، ٢٠٢٠م
٦- حاشـية الخـضري عـلى شرح ابـن عقيـل، الخضري (١٢٨٧هـ)، القاهرة: المطبعة الميمنيّة، ١٣٠٥هـ.
٧- شرح ابن عقيل، ابن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمّد محيـي الدين عبـد الحميـد، القاهرة: دار التراث، ط٢٠، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
٨- شرح التسـهيل، ابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السـيّد، ود. محمّد بدوي المختون، القاهرة: هجر، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٩- شرح الـرضيّ عـلى الكافيـة، الإسـتراباذيّ (٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسـف حسن عمر، بنغازي: جامعة قاريونس، ط٢، ١٩٩٦م.
١٠- شرح كتاب سـيبويه، السـيرافيّ (٣٦٨هـ)، تحقيـق: أحمـد حسـن مهـدلي، وعليّ سـيّد عليّ، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط١، ٢٠٠٨م.
١١- شرح اللمع، ابن برهان العكبريّ (٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
١٢- ظاهـرة الإعـراب في العربيّـة (مدخـل فيلولوجيّ)، د. غالب فاضل المطّلبي، عمّان: كنوز المعرفة، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
١٣- ظاهـرة النيابة في العربيّة، د.عبد الله صالح بابعير، المكلّا: دار حضرموت، ط١، ٢٠١٠م.
١٤- طبقـات النحويّـين واللغويّـين، الزُّبيـديّ (٣٧٩هـ)، تحقيق: محمّد أبـو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف، ط٢، ١٩٨٤م.
١٥- عـشرون درهمـا في كتاب سـيبويه، M. G. CARTER، ترجمـة: عبـد اللطيـف الجميـليّ، وحاتم الضامن، مجلّة المورد، بغداد: دار الشؤون الثقافيّة العامة بوزارة الثقافة والإعلام، المجلّد١٦، العدد١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
١٦- علـم اللغـة العـام، فرديـنان دي سوسـور، ترجمة: د. يوئيل يوسـف عزيز، بغداد: دار آفاق عربيّة، ١٩٨٥م.
١٧- الكتاب، سـيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السـلام محمّد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
١٨- كتاب سيبويه وشروحه، د.خديجة الحديثيّ، بغداد: دار التضامن، ط١، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٧م.
١٩- كشـف المشـكل في النحو، الحيـدرة اليمنيّ (٥٩٩هـ)، تحقيـق: د.هادي عطيّة مطر الهلاليّ، عمّان: دار عمّار، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٢٠- اللمـع في العربيّـة، ابـن جنّـي (٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، بغداد: مطبعة العاني، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
٢١- المصطلـح النحويّ (نشـأتُه وتطـوّرُه حتّى أواخـر القـرن الثالـث الهجـريّ)، عـوض حمد القوزيّ، الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٢٢- المفصّـل في علـم العربيّـة، الزمخـشريّ (٥٣٨هـ)، تحقيق: د.فخـر صالح قدارة، عمّان: دار عمّار، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
٢٣- المقتصـد في شرح الإيضـاح، الجرجانـي (٤٧٤هـ)، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢م.
٢٤- المقتضب، المـبرّد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمّد

عبـد الخالق عضيمـة، القاهـرة: وزارة الأوقاف، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
٢٥- مقدّمـة ابن خلدون، ابن خلدون (٨٠٨هـ)، تحقيـق: عبد اللـه محمّد الدرويش، دمشـق: دار يعرب، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
٢٦- مقدّمـة في النحو، خلـف الأحمر (١٨٠هـ)، تحقيق: عزّ الدين التنوخي، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ، ١٣٨١هـ، ١٩٦١م.
٢٧- المقـرّب، ابـن عصفور (٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد السـتّار الجـواري، وعبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٦م.
٢٨- الموازنة بين نظريّـة العامل ونظريّة تضافر القرائـن في الـدرس النحـويّ، د.بهـاء الدين عبد الوهّـاب عبد الرحمـن، مجلّة كليّة اللغـة العربيّة بالمنصورة، العدد٣٠، الجزء٤، ٢٠١١م.
٢٩- الموافقـات، الشـاطبيّ (٧٩٠هـ)، تحقيق: مشـهور بن حسـن آل سـلمان، الخُـبَر: دار ابن عفّان، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
٣٠- نحـويّ عربـيّ مـن القـرن الثامـن للميلاد (دراسـة عـن منهج سـيبويه في النحـو)، مايكل جـي كارتر، ترجمة: د.عبد المنعم آل ناصر، مجلّة المورد، بغداد: دار الشؤون الثقافيّة العامّة بوزارة الثقافـة والإعلام، المجلّد٢٠، العـدد١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
٣١- نزهـة الألبّـاء في طبقـات الأدبـاء، الأنباريّ (٥٧٧هـ)، تحقيـق: د. إبراهيـم السـامرّائيّ، الزرقاء: مكتبة المنار، ط٣، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٣٢- نظريّة الحـروف العاملـة ومبناها وطبيعة اسـتعمالها القرآني بلاغيّا، د. هـادي عطيّة مطر الهـلاليّ، بـيروت: عالـم الكتـب، مكتبـة النهضة العربيّة، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٣٣- نظريّة العامل في النحو العربيّ في هدي كتاب سيبويه، د. سعيد أحمد طالب البطاطي، دمشق: نور حوان، ط١، ٢٠٢٠م.
٣٤- النكـت في تفسـير كتـاب سـيبويه وتبيـين الخفيّ من لفظهِ وشرحِ أبياته وغريبه، الشنتمريّ (٤٧٦هـ)، تحقيـق: رشـيد بلحبيـب، المملكـة المغربيّـة: وزارة الأوقـاف والشـؤون الإسـلاميّة، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٣٥- همـع الهوامـع في شرح جمـع الجوامـع، السـيوطيّ (٩١١هـ)، تحقيـق: د. عبـد العـال سالم مَكرَم، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
٣٦- وفيات الأعيان وأنباءُ أبناءِ الزمان، ابن خلّكان (٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، بيروت: دار صادر، ١٩٧٢م.